السياسةُ الداخليَّةُ والخارجيَّةُ للعراقِ في عقدِ الخمسينياتِ: الملكيَّةُ والأحزابُ والتحولاتُ الديمقراطيَّةُ

م.م مها عباس عبد الامير علي الحكيم

كلية الصيدلة، جامعة جابر بن حيان للعلوم الطبية والصيدلانية

البريد الإلكتروني Email: maha.a.abdulameer@jmu.edu.iq

الكلمات المفتاحية: العراق، النظام الملكي، الأحزاب السياسية، السياسة الخارجية، التحولات الديمقراطية.

كيفية اقتباس البحث

الحكيم، مها عباس عبد الامير علي ، السياسةُ الداخليَّةُ والخارجيَّةُ للعراقِ في عقدِ الخمسينياتِ: الملكيَّةُ والأحزابُ والتحولاتُ الديمقراطيَّةُ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٧ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Internal and Foreign Policy of Iraq in the 1950s: The Monarchy, Political Parties, and Democratic Transformations

Maha Abbas Abdul Amir Al-Hakim
College of Pharmacy, Jabir Ibn Hayyan University for Medical and Pharmaceutical Sciences

Keywords : Iraq, Monarchy, Political Parties, Foreign Policy, Democratic Transformations.

How To Cite This Article
Al-Hakim, Maha Abbas Abdul Amir , The Internal and Foreign Policy of Iraq in the 1950s: The Monarchy, Political Parties, and Democratic Transformations,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2026,Volume:16,Issue 7.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

The study examines the internal and external policies of Iraq during the 1950s under the monarchical system, with a focus on the role of the monarchy, political parties, and the democratic transformations that the country experienced during that period. The research aims to analyze the nature of the Iraqi political system between 1950 and 1958 and to understand the factors that shaped political life domestically and internationally until the July 14, 1958 revolution.

The study begins with a theoretical framework addressing the concept of the monarchical state and the development of democracy in Iraq, in addition to defining political parties and their functions within the political system. It also discusses the objectives and instruments of Iraqi foreign policy and examines the influence of regional and international factors on shaping these policies during the decade.

The research then explores the political developments in the early 1950s, including the role of King Faisal II, successive governments, and

parliament, as well as the economic and social conditions related to oil, agriculture, and urban development. It also examines the activities of political parties and the legal restrictions they faced, along with the early features of Iraqi foreign policy and its relations with Arab states, Iran, and Britain.

Furthermore, the study focuses on the internal transformations during the mid-1950s, such as government changes, the rise of party political activity, and the influence of education and media on public opinion. It also addresses popular protests and the economic and social pressures that affected the country. Regarding foreign policy, the research analyzes Iraq's relations with Iran, the Gulf states, Western countries, and the Soviet Union, as well as its role in regional organizations such as the Arab League and the impact of oil policy on its external orientation.

The study concludes with an analysis of the democratic transformations and political crises preceding 1958, evaluating the role of the monarchy and political parties in supporting or weakening the democratic experience, and clarifying the impact of foreign policy on internal stability.

_الملخَّصُ

يتناول البحث السياسة الداخلية والخارجية للعراق خلال عقد الخمسينيات في ظل النظام الملكي، مع التركيز على دور الملكية والأحزاب السياسية والتحولات الديمقراطية التي شهدها البلد في تلك المرحلة. ويهدف البحث إلى تحليل طبيعة النظام السياسي العراقي بين عامي ١٩٥٠ و١٩٥٨، وفهم العوامل التي أسهمت في تشكيل الحياة السياسية داخلياً وخارجياً حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

ينطلق البحث من دراسة الإطار النظري المتعلق بمفهوم الدولة الملكية وتطور الديمقراطية في العراق، إضافة إلى تعريف الأحزاب السياسية ووظائفها في النظام السياسي. كما يناقش أهداف السياسة الخارجية العراقية وأدواتها وتأثير العوامل الإقليمية والدولية في توجيهها خلال تلك الفترة.

ويعرض البحث في فصوله التطورات السياسية في بداية الخمسينيات، بما في ذلك دور الملك فيصل الثاني والحكومات المتعاقبة والبرلمان، إلى جانب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالنفط والزراعة والتحولات العمرانية. كما يتناول نشاط الأحزاب السياسية والتحديات القانونية التي واجهتها، إضافة إلى ملامح السياسة الخارجية المبكرة والعلاقات مع الدول العربية وإيران وبريطانيا.

كما يركز البحث على التحولات التي شهدها العراق في منتصف الخمسينيات، مثل تغير الحكومات وتصاعد النشاط الحزبي وتأثير التعليم والإعلام في تشكيل الرأي العام، فضلاً عن الاحتجاجات الشعبية والضغوط الاقتصادية والاجتماعية.

وفي جانب السياسة الخارجية، يناقش البحث علاقات العراق مع دول الخليج وإيران والدول الغربية والاتحاد السوفييتي، إضافة إلى دوره في المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية، وتأثير السياسة النفطية في توجهاته الخارجية.

ويختتم البحث بتحليل التحولات الديمقراطية والأزمات السياسية التي سبقت عام ١٩٥٨، مع تقييم دور الملكية والأحزاب السياسية في دعم أو إضعاف التجربة الديمقراطية، وبيان أثر السياسة الخارجية في الاستقرار الداخلي.

الفصل التمهيدي _ المقدِّمةُ

_تمهيد:

شهد العراق خلال عقد الخمسينيات من القرن العشرين مرحلة مهمة من تاريخه السياسي، تميزت بتداخل العوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت في تشكيل مسار الدولة والمجتمع في ظل النظام الملكي. فقد جاء هذا العقد في سياق تحولات إقليمية ودولية كبيرة أعقبت الحرب العالمية الثانية، حيث برزت قوى سياسية وفكرية جديدة وتزايدت المطالب الشعبية بالإصلاح السياسي والاقتصادي إضافة إلى تصاعد التنافس الدولي بين القوى الكبرى وتأثيره في سياسات دول الشرق الأوسط، ومنها العراق.

كان العراق في تلك الفترة يخضع للنظام الملكي الذي مثله الملك فيصل الثاني، في إطار نظام دستوري يقوم نظرياً على وجود برلمان وأحزاب سياسية ومؤسسات حكومية. إلا أن الواقع السياسي شهد الكثير من التحديات التي أثرت في طبيعة الممارسة الديمقراطية، مثل تدخل السلطة التنفيذية في الحياة السياسية وتقييد نشاط الأحزاب أحياناً، فضلاً عن تأثير النخب السياسية التقليدية في إدارة الحكم. وقد أدى ذلك إلى بروز حالة من التوتر بين السلطة الحاكمة وبعض القوى السياسية والاجتماعية التي كانت تسعى إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية وتعزيز الإصلاحات الديمقراطية.

وفي الوقت نفسه، شهدت الحياة الحزبية في العراق نشاطاً ملحوظاً خلال الخمسينيات، حيث ظهرت تيارات سياسية متعددة، منها القومية واليسارية والليبرالية، وسعت هذه الأحزاب إلى التأثير في الرأي العام والمشاركة في الحياة السياسية، رغم القيود القانونية والإدارية التي واجهتها في بعض المراحل.

كما لعبت الصحافة والتعليم والنشاط الثقافي دوراً مهماً في تشكيل الوعي السياسي لدى المجتمع، مما أسهم في زيادة التفاعل بين المجتمع والقضايا السياسية.

أما على صعيد السياسة الخارجية، فقد تأثرت توجهات العراق بعوامل عدة، من بينها علاقاته مع الدول العربية المجاورة، وصلاته التاريخية مع بريطانيا، إضافة إلى تأثير الصراع الدولي بين المعسكرين الغربي والشرقي خلال فترة الحرب الباردة. كما شكلت السياسة النفطية والعلاقات الاقتصادية عنصراً مهماً في رسم ملامح السياسة الخارجية العراقية، نظراً لما يمثله النفط من أهمية استراتيجية واقتصادية للبلاد.

وقد أدت هذه التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، داخلياً وخارجياً، إلى تراكم مجموعة من الأزمات والتحديات التي أثرت في استقرار النظام الملكي، وأسهمت في تهيئة الظروف للتحولات السياسية الكبرى التي شهدها العراق في نهاية الخمسينيات.

ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذه المرحلة التاريخية لفهم طبيعة التحولات السياسية التي مر بها العراق، وتحليل دور المؤسسات السياسية والأحزاب والسياسات الخارجية في تشكيل تلك التحولات، وصولاً إلى الأحداث المفصلية التي غيرت مسار النظام السياسي في عام ١٩٥٨.

_مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في محاولة فهم طبيعة التحولات السياسية التي شهدها العراق خلال عقد الخمسينيات من القرن العشرين في ظل النظام الملكي، ولا سيما التفاعل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية وأثر ذلك في مسار التجربة الديمقراطية في البلاد. فقد اتسمت هذه المرحلة بتعدد القوى السياسية وتنامي دور الأحزاب والحركات الفكرية، في مقابل استمرار هيمنة النخبة الحاكمة على مؤسسات الدولة، الأمر الذي خلق حالة من التوتر بين متطلبات النظام الدستوري من جهة، والممارسات السياسية الفعلية من جهة أخرى.

ورغم أنّ العراق في تلك الفترة كان يمتلك مؤسسات دستورية مثل البرلمان والحكومة والأحزاب السياسية، فإن التطبيق العملي للديمقراطية واجه تحديات عديدة، تمثلت في القيود المفروضة على النشاط الحزبي وتكرار حلّ البرلمان أو تغيير الحكومات إضافة إلى تأثير المصالح السياسية والاقتصادية لبعض النخب في توجيه القرارات السياسية. وقد أدى ذلك إلى إضعاف الثقة بين السلطة السياسية وقطاعات واسعة من المجتمع، وفتح المجال أمام تصاعد المعارضة السياسية والاحتجاجات الشعبية.

كما ترتبط مشكلة البحث بدراسة دور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية العراقية خلال الخمسينيات، ومدى قدرتها على التأثير في عملية التحول الديمقراطي. فقد ظهرت في تلك الفترة

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 7
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

أحزاب وتيارات فكرية متعددة، مثل: التيارات القومية واليسارية والليبرالية، التي سعت إلى توسيع المشاركة السياسية وتحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية.

إلا أن هذه الأحزاب واجهت قيوداً قانونية وإدارية حدّت من قدرتها على العمل السياسي المنظم، الأمر الذي أثر في فاعليتها ودورها في دعم أو توجيه عملية التحول الديمقراطي.

ومن جانب آخر، تبرز مشكلة البحث في تحليل تأثير السياسة الخارجية للعراق في تلك المرحلة في استقراره الداخلي. فقد كان العراق جزءاً من شبكة من العلاقات الدولية والإقليمية المعقدة، شملت علاقاته مع الدول العربية وإيران وبريطانيا، إضافة إلى تفاعله مع الصراع الدولي بين المعسكرين الغربي والشرقي في إطار الحرب الباردة. وقد انعكست هذه العلاقات في بعض الأحيان على الوضع السياسي الداخلي، سواء من خلال التحالفات السياسية أم الضغوط الدولية أم السياسات الاقتصادية المرتبطة بالنفط.

ويسعى البحث إلى معالجة تساؤل رئيس يتمثل في:

إلى أي مدى أسهمت طبيعة النظام الملكي ونشاط الأحزاب السياسية وتوجهات السياسة الخارجية في تشكيل التحولات الديمقراطية في العراق خلال عقد الخمسينيات؟

كما يحاول البحث تفسير الأسباب التي أدت إلى تزايد التوتر السياسي في تلك الفترة، وصولاً إلى التحولات الكبرى التي شهدها العراق في نهاية العقد نفسه.

_أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه يتناول مرحلة تاريخية مفصلية في تاريخ العراق المعاصر، وهي عقد الخمسينيات من القرن العشرين، الذي شهد تحولات سياسية داخلية وخارجية كان لها أثر كبير في تشكيل مسار النظام السياسي العراقي. فقد مثّل هذا العقد مرحلة انتقالية مهمة بين الاستقرار النسبي للنظام الملكي وبداية التحولات الجذرية التي انتهت بسقوطه عام ١٩٥٨، الأمر الذي يجعل دراسته ضرورية لفهم طبيعة التطورات السياسية التي شهدها العراق في تلك الفترة.

وتتجلى الأهمية العلمية للبحث في أنه يسعى إلى تحليل العلاقة بين النظام الملكي والأحزاب السياسية والسياسة الخارجية العراقية خلال الخمسينيات، وذلك من خلال دراسة تاريخية تحليلية تسلط الضوء على طبيعة المؤسسات السياسية ودورها في إدارة شؤون الدولة. كما يسهم البحث في توضيح مفهوم التحول الديمقراطي في السياق العراقي، وبيان مدى نجاح أو إخفاق التجربة الديمقراطية في ظل النظام الملكي، من خلال دراسة التفاعل بين السلطة السياسية والقوى الحزبية والاجتماعية.

ومن جانب آخر، تبرز أهمية البحث في دراسة السياسة الخارجية العراقية خلال الخمسينيات، إذ تأثرت هذه السياسة بعوامل إقليمية ودولية متعددة، مثل العلاقات مع الدول العربية المجاورة والارتباطات السياسية والاقتصادية مع بريطانيا، إضافة إلى تأثير الصراع الدولي بين المعسكرين الغربي والشرقي في إطار الحرب الباردة. وقد انعكست هذه العوامل على السياسة الداخلية العراقية وأسهمت في تشكيل بعض القرارات السياسية والاقتصادية للدولة.

أما من الناحية العملية، فإن دراسة هذه المرحلة التاريخية تسهم في تقديم فهم أعمق لجذور بعض القضايا السياسية التي ما زالت تؤثر في الواقع العراقي المعاصر. فالتعرف على طبيعة العلاقة بين السلطة السياسية والأحزاب والمجتمع، وكذلك فهم تأثير العوامل الخارجية في السياسة الداخلية، يساعد الباحثين والمهتمين بالشأن السياسي على إجراء مقارنات تاريخية تسهم في تفسير كثير من الظواهر السياسية الراهنة في العراق والمنطقة.

_أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل طبيعة السياسة الداخلية والخارجية للعراق خلال عقد الخمسينيات من القرن العشرين في ظل النظام الملكي، مع التركيز على دور المؤسسات السياسية والأحزاب في تشكيل الحياة السياسية، وكذلك تأثير العوامل الإقليمية والدولية في توجهات الدولة العراقية خلال تلك المرحلة. ويسعى البحث إلى تقديم فهم علمي متكامل للتحولات السياسية التي شهدها العراق بين عامي ١٩٥٠ و١٩٥٨، وهي فترة اتسمت بتغيرات مهمة في البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة.

ومن الأهداف الرئيسة للبحث تحليل دور النظام الملكي في إدارة الشؤون السياسية للعراق خلال الخمسينيات، وبيان طبيعة العلاقة بين الملك والحكومات المتعاقبة والبرلمان، إضافة إلى دراسة مدى التزام النظام بالمبادئ الدستورية والديمقراطية. كما يسعى البحث إلى توضيح طبيعة الممارسة السياسية في ظل هذا النظام، ومدى تأثير النخب السياسية الحاكمة في توجيه السياسات العامة للدولة.

كما يهدف البحث إلى دراسة الأحزاب السياسية التي نشطت في العراق خلال تلك الفترة، والتعرف على توجهاتها الفكرية والسياسية، ودورها في التأثير في الرأي العام والمشاركة في الحياة السياسية. ويشمل ذلك تحليل طبيعة العلاقة بين هذه الأحزاب والسلطة السياسية، وكذلك دراسة التحديات والقيود القانونية والإدارية التي واجهتها، ومدى تأثير ذلك في قدرتها على دعم أو تطوير التجربة الديمقراطية في البلاد.

ومن أهداف البحث أيضاً تحليل السياسة الخارجية العراقية خلال عقد الخمسينيات، من خلال دراسة علاقات العراق مع الدول العربية المجاورة وإيران والدول الغربية، إضافة إلى تفاعله مع المتغيرات الدولية في ظل الصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي خلال فترة الحرب الباردة. كما يهدف البحث إلى فهم دور السياسة النفطية والعلاقات الاقتصادية في توجيه السياسة الخارجية العراقية.

_حدود البحث:

أولاً_ الحدود الزمنية:

تتمثل الحدود الزمنية للبحث في الفترة الممتدة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٨، وهي فترة مهمة في تاريخ العراق السياسي خلال العهد الملكي. وقد اختيرت هذه الفترة لأنها تمثل مرحلة شهدت تطورات سياسية داخلية وخارجية بارزة، مثل تغير الحكومات ونشاط الأحزاب السياسية وتصاعد المطالب بالإصلاح السياسي إضافة إلى تطور العلاقات الخارجية للعراق في ظل التغيرات الإقليمية والدولية. وتنتهي الدراسة عند عام ١٩٥٨ لما يمثله هذا العام من نقطة تحول كبرى في تاريخ العراق السياسي مع قيام ثورة ١٤ تموز وسقوط النظام الملكي.

ثانياً_ الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة مكانياً على دولة العراق بوصفها المجال الجغرافي الرئيس للبحث، مع الإشارة إلى بعض الدول أو المناطق التي ارتبطت بعلاقات سياسية أو دبلوماسية مع العراق خلال تلك الفترة، مثل الدول العربية المجاورة وإيران وبعض الدول الغربية. ويأتي ذلك في إطار تحليل السياسة الخارجية العراقية وتأثيرها في الواقع السياسي الداخلي، مع بقاء العراق محوراً أساسياً للدراسة.

ثالثاً_ الحدود الموضوعية:

يركز البحث موضوعياً على دراسة السياسة الداخلية والخارجية للعراق خلال عقد الخمسينيات، مع التركيز على دور النظام الملكي والمؤسسات السياسية، مثل الحكومة والبرلمان، إضافة إلى دراسة نشاط الأحزاب السياسية وتأثيرها في الحياة السياسية وفي مسار التحولات الديمقراطية. كما يتناول البحث ملامح السياسة الخارجية العراقية وأهدافها وأدواتها وعلاقات العراق مع القوى الإقليمية والدولية ودور العوامل الاقتصادية وخاصة النفط، في توجيه هذه السياسة.

وبذلك فإن الدراسة لا تتوسع في تناول جميع الجوانب التاريخية أو الاجتماعية للعراق في تلك المرحلة، وإنما تركز بصورة أساسية على البعد السياسي الداخلي والخارجي وعلاقته بالتحولات الديمقراطية، بهدف تقديم تحليل علمي منظم يوضح طبيعة النظام السياسي العراقي وتفاعلاته المختلفة خلال عقد الخمسينيات.

_منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي بوصفه المنهج الأنسب لدراسة الأحداث والتطورات السياسية التي شهدها العراق خلال عقد الخمسينيات من القرن العشرين. ويقوم هذا المنهج على تتبع الوقائع التاريخية وتحليلها في سياقها الزمني والسياسي، من أجل فهم طبيعة التحولات التي طرأت على السياسة الداخلية والخارجية للعراق في ظل النظام الملكي خلال المدة الممتدة بين عامي ١٩٥٠ و١٩٥٨.

ويتمثل الجانب التاريخي في هذا المنهج في دراسة الأحداث السياسية التي مر بها العراق خلال تلك الفترة، مثل تغير الحكومات وتطور دور البرلمان ونشاط الأحزاب السياسية إضافة إلى دراسة العلاقات الخارجية للعراق مع الدول العربية والإقليمية والدول الكبرى. ويعتمد البحث في ذلك على تتبع تسلسل الأحداث والوقائع التاريخية وتحليلها ضمن سياقها الزمني، بما يساعد على فهم الظروف التي أحاطت بها والعوامل التي أثرت في تطورها.

أما الجانب التحليلي فيتمثل في تفسير هذه الأحداث والتطورات السياسية وتحليل أسبابها ونتائجها، مع التركيز على العلاقة بين النظام الملكي والأحزاب السياسية ودور كل منهما في الحياة السياسية العراقية. كما يسعى البحث إلى تحليل تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية في السياسة الداخلية، مثل دور النفط والتحولات الاقتصادية وكذلك دراسة أثر العوامل الخارجية في توجيه السياسة العراقية، خصوصاً في ظل التنافس الدولي الذي ساد خلال فترة الحرب الباردة.

ويعتمد البحث كذلك على المنهج الوصفي في عرض طبيعة المؤسسات السياسية في العراق خلال تلك المرحلة، مثل الملكية والحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية، وذلك من أجل تقديم صورة واضحة عن بنية النظام السياسي وآليات عمله. كما يساعد هذا المنهج في توضيح طبيعة العلاقات السياسية الداخلية والخارجية التي اتسم بها العراق في تلك الفترة.

وفيما يتعلق بمصادر البحث: يعتمد الباحث على مجموعة من المصادر الأولية والثانوية، مثل الوثائق الرسمية والتقارير الحكومية والمذكرات السياسية، إضافة إلى الكتب والدراسات الأكاديمية والمقالات العلمية التي تناولت تاريخ العراق السياسي في القرن العشرين. كما يتم الاستفادة من بعض الوثائق والبيانات المتعلقة بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية للعراق خلال تلك الفترة.

ومن خلال استخدام هذه المناهج والمصادر، يسعى البحث إلى تقديم دراسة علمية موضوعية تسهم في تفسير التحولات السياسية التي شهدها العراق في عقد الخمسينيات، وبيان العوامل التي أثرت في مسار السياسة الداخلية والخارجية للدولة خلال تلك المرحلة المهمة من تاريخها.

الفصل الأول_الإطار النظري والمفاهيمي

المبحث الأول_الدولة الملكية والديمقراطية

١_مفهوم الدولة الملكية في الشرق الأوسط:

يُعد مفهوم الدولة الملكية في الشرق الأوسط من الموضوعات الأساسية لفهم التحولات السياسية الحديثة التي ظهرت في المنطقة خلال القرن العشرين، خصوصاً في مرحلة ما بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية وبزوغ الدولة الوطنية الحديثة. فالنظام الملكي في هذه المنطقة كان جزءاً من مشروع بناء الدولة الحديثة في سياق اجتماعي وثقافي وسياسي معقّد، حيث حاولت النخب السياسية تحقيق توازن بين الشرعية التقليدية للملكية ومتطلبات الحداثة السياسية والمؤسساتية.

في هذا السياق، يُقدم كتاب تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط تحليلاً مهماً للدولة الحديثة في المنطقة، مستعرضاً كيف أن الدولة _ بما فيها الدولة الملكية_ كانت تسعى إلى تأسيس قواعدها المؤسسية في ظل ضغوط داخلية وخارجية مختلفة. ويركز الكتاب على العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع، وكيف أسهمت بنية الدولة في تشكيل السياسات العامة والتوازنات الاجتماعية في البلدان العربية، بما في ذلك نظم الحكم في الشرق الأوسط. يوضح المؤلف أن النظام الملكي تعامل مع التحديات البنيوية بإدخال مؤسسات ديمقراطية شكلية مثل البرلمان، ولكن في كثير من الحالات بقيت السلطة الفعلية في يد الملك أو النخبة الحاكمة، مما حدّ من إمكانات التطور الديمقراطي الحقيقي في هذه الدول (نزيه الأيوبي، ٢٠١٠، ص٥١).

كما أدى السياق الدولي والإقليمي دوراً مهماً في تشكيل مفهوم الدولة الملكية في الشرق الأوسط، فقد اضطرت بعض الأنظمة إلى الموازنة بين الضغوط الدولية، مثل النفوذ الاستعماري والتنافس بين القوى الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية، وبين مطالب الشرعية المحلية وتطلعات الجماهير. وقد أدى ذلك إلى تنوع كبير في نماذج الحكم الملكي في المنطقة، بين من نجح في الحفاظ على توازن نسبي بين السلطات، وبين من بقيت السلطة الملكية مركزية قوية مع محدودية للمشاركة السياسية الحقيقية (مسعود ضاهر، ١٩٩١،ص ٤٨).

٢_تطور الديمقراطية في العراق:

مرّ مفهوم الديمقراطية في العراق بتطورات متباينة بدأت منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة، إذ تأرجحت بين محاولات تأسيس مؤسسات دستورية وبين أزمات سياسية وانقلابات جعلت الديمقراطية تجربة غير متصلة أو مستقرة في أغلب فترات التاريخ السياسي العراقي. وتشير الدراسات الأكاديمية إلى أن الديمقراطية في العراق لم تكن ممارسة حقيقية تقليدية منذ تأسيس

الدولة في عام ١٩٢١، بل كانت فكرة في أحسن الأحوال، تنبثق بين فترات متقطعة من الانفتاح السياسي والتراجع أمام أنظمة سلطوية أو تحولات عسكرية (حسن عمير،٢٠١٣، ص٢٢).

كما أن التحولات التي تلت الاحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ شكّلت نقطة مفصلية في تاريخ الديمقراطية العراقية، إذ أتيح للشعب العراقي لأول مرة ممارسة الانتخاب المباشر وتأسيس مؤسسات دستورية يشكل فيها البرلمان والحكومة جزءاً من عملية صنع القرار لكنه ظل تحولاً معقداً، إذ واجه العراق تحديات كبيرة مثل انقسامات طائفية وصراعات مسلحة وضعف مؤسسات الدولة ما أثر في استدامة الديمقراطية بشكل فعال ومستقر.

علاوة على ذلك، تمتد جذور التجربة الديمقراطية في العراق إلى بدايات الدولة الحديثة حين تفاوتت محاولات إقامة انتخابات برلمانية وتنظيم أحزاب، لكنها غالباً ما واجهت الانقلابات العسكرية أو تدخلات السلطة المركزية، مما حدّ من نشوء ممارسة ديمقراطية عامة ومستقرة. وتشير الأبحاث إلى أن فكرة الديمقراطية التوافقية ظهرت كرد فعل لتجزئة المجتمع العراقي، حيث أصبحت الديمقراطية نمطًا يتطلب توازن القوى والحوار بين المجموعات المختلفة لتحقيق الاستقرار السياسي (حسن عمير، ٢٠١٣، ص٧).

٣_الأحزاب السياسية: التعريف والأدوار والوظائف في السياسة العراقية

تُعدُّ الأحزاب السياسية أحد أهم مؤسسات الحياة السياسية الحديثة، إذ تمثّل تنظيمات جماعية ذات أهداف وأيديولوجيات تسعى إلى تنظيم التماسك الاجتماعي داخل المجتمع والمنافسة على السلطة والتأثير في صنع القرار العام من خلال آليات قانونية ودستورية مثل: الانتخابات والتشريع والمراجعة السياسية.

في السياق العراقي، نشأت حركة الأحزاب السياسية منذ أوائل تأسيس الدولة الحديثة بعد عام ١٩٢١، مع ظهور تنظيمات سياسية متعددة مثل الأحزاب الوطنية والقومية فضلاً عن الاتجاهات اليسارية والدينية التي سعت إلى تقديم بدائل سياسية لتنظيم الحكم والمطالبة بالإصلاحات. امتد دور الأحزاب في العراق إلى تحديد ملامح تطور النظام السياسي العراقي، بما في ذلك المشاركة في الانتخابات والتحالفات السياسية المتغيرة عبر التاريخ (حسن الزبيدي،٢٠٠٧، ص ٣٥).

أحد الأدوار الرئيسية للأحزاب السياسية في العراق تمثّل في تنظيم التعبير عن مصالح ومطالب الجماهير، فالأحزاب تجمع الأفراد حول رؤى سياسية وأهداف محددة تسعى لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق العدالة والمساواة.

من الوظائف الهامة أيضاً المراقبة والرقابة على السلطة التنفيذية والتشريعية، إذ يشكّل تدخل الأحزاب المعارضة في البرلمان ومؤسسات الدولة آلية لمساءلة الحكومة عن سياساتها، مما يعزز

شفافية الحكم ويحد من التجاوزات السياسية. وقد أثبتت التجارب السياسية في العراق أن وجود أحزاب قوية ومنظمة يسهم في تقوية هذا الدور، خصوصاً في فترات ما بعد الاحتلال والتحول نحو نظام تعددي.

على الصعيد الفكري والثقافي، لعبت الأحزاب السياسية في العراق دوراً في نشر الوعي السياسي والتثقيف المدني بين الجماهير من خلال الخطاب والخطط والمواد الإعلامية التي تنتجها، مما ساعد على زيادة المشاركة السياسية وانتشار مفاهيم الحقوق والحريات العامة، وهو عنصر مهم في تعزيز الديمقراطية. وتعكس تجربة الأحزاب العراقية المختلفة هذه الوظيفة عبر البرنامج السياسي الذي تقدّمه والجمهور الذي تمثّله (حنا بطاطو،١٩٩٦،ص ١١٩).

وقد أدّت الأحزاب السياسية أيضاً دوراً في التحوّلات الكبرى في العراق، إذ شاركت بعض القوى الحزبية في تحولات سياسية كبرى منها التحول من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري والمشاركة في تنسيق مواقف جماهيرية خلال الانتفاضات والحركات الوطنية، مما يؤكد أن الأحزاب فاعلون في تاريخ السياسة العراقية.

المبحث الثاني_ السياسة الخارجية العراقية:

١_أهداف السياسة الخارجية العراقية:

تُعدّ السياسة الخارجية من الركائز الأساسية في فهم سلوك الدول على الساحة الدولية، إذ تمثل الوسيلة التي تتفاعل من خلالها الدولة مع بيئتها الدولية، وتسعى لتحقيق مصالحها الوطنية العليا. وبالنسبة للعراق، فقد تبلورت أهداف سياسته الخارجية عبر مختلف المراحل التاريخية استناداً إلى موقعه الجغرافي الاستراتيجي وإرثه السياسي والاجتماعي وحاجاته الاقتصادية والأمنية وكذلك الانعكاسات الإقليمية والدولية التي مرّ بها البلد. وكان من أهم أهداف السياسة الخارجية العراقية تحقيق السيادة الوطنية والاستقلال التام عن التدخلات الأجنبية والحفاظ على الأمن الوطني وتوطيد علاقاته بالدول المجاورة بما يخدم المصالح المشتركة (قحطان الحمداني، ٢٠٠٨، ص٧٥).

تبرز أيضاً الأهداف الاقتصادية كجزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية العراقية، وذلك لارتباط العراق كمصدر رئيسي للنفط بالأسواق العالمية وحاجته إلى الاستثمار الأجنبي. وقد سعى العراق إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الدول الكبرى عبر عقود من الزمن، مستفيداً من موارده الطبيعية كرافعة لتحقيق تنمية اقتصادية واستقرار داخلي، وهو ما يشكل جزءاً أساسياً من أهدافه الخارجية في العصر الحديث.

٢_أدوات السياسة الخارجية العراقية:

تُعدّ أدوات السياسة الخارجية الوسائل الفعلية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها على الساحة الدولية، فهي تمثّل العمليات والتقنيات التي تمكّن الدولة من ترجمة أهدافها العليا إلى سياسات عملية.

وفي الحالة العراقية، يمكن تحديد الأدوات الأساسية المستخدمة في السياسة الخارجية ضمن أربعة تصنيفات رئيسة هي: الدبلوماسية التقليدية والقوة الاقتصادية والإعلام والدعوة والأمن العسكري، مع تداخل واضح بينها لتعزيز مكانة العراق وتحقيق مصالحه الوطنية في بيئته الإقليمية والدولية.

أولاً_ الأداة الدبلوماسية: إذ تعتمد عليها الدول في إقامة العلاقات الرسمية والتفاوض مع الدول الأخرى والانضمام إلى المنظمات الدولية والإقليمية. وتُعدّ الدبلوماسية وسيلة أساسية للعراق لتحقيق التوازن بين القوى الإقليمية والدولية، ومحاولة تسوية النزاعات بالطرق السلمية، فضلاً عن استخدامها في التواصل مع الدول الكبرى لتعزيز التعاون وتخفيف التوترات (أحمد خليفة، ٢٠١٨، ص٤). ويمكن أن تشمل الدبلوماسية ضمن العراق على السفراء الرسميين والمفاوضات الثنائية والتمثيل في المؤتمرات الدولية كآلية لإيصال الرسائل السياسية وتحقيق الأهداف القومية.

ثانياً_ الأداة الاقتصادية: ويشمل ذلك التجارة الدولية والاتفاقيات الاقتصادية واستقطاب الاستثمار الأجنبي وتوفير امتيازات للشركاء التجاريين. ويُعد النفط أحد الموارد الأساسية التي يستخدمها العراق كأداة في سياسته الخارجية، إذ يمكن له توظيفه في علاقات اقتصادية استراتيجية مع الدول المستوردة للطاقة، كما يستخدم العقود التجارية والاتفاقيات الاقتصادية في تعزيز النفوذ وتحقيق مصالح طويلة الأمد. هذه الأداة تأتي في سياق محاولة العراق توظيف قدراته الاقتصادية في تحقيق توازن بين الأهداف السياسية والأمنية على الصعيد الدولي (أحمد خليفة،٢٠١٨،ص٦).

ثالثاً_ تُستخدم الأداة الإعلامية والدعائية كآلية لتعزيز صورة العراق في المحافل الدولية والتواصل مع الرأي العام العالمي لتوضيح مواقفها السياسية والتأثير في الانطباع الدولي تجاه السياسات العراقية. وتشمل هذه الأداة وسائل الإعلام الرسمية والحملات المعلوماتية والاتصال بإعلام دولي متخصص، إذ يمكن أن تسهم في دعم موقف العراق في نزاعات دولية أو إقليمية وتعزيز الدعم لمواقفه السياسية أو الإنسانية .

رابعاً_ تُعد الأداة العسكرية والأمنية جزءاً من أدوات السياسة الخارجية، إذ يمكن استخدام القوات المسلحة أو الترتيبات الأمنية ضمن تحالفات دولية لتحقيق الأهداف الوطنية، ومع أن استخدام القوة يشكل الخيار الأخير _ نظراً لتعارضه مع المبادئ السلمية _ فإنه لا يزال يُستخدم كوسيلة

ضغط أو ردع في حالات التهديدات الأمنية الخطيرة أو لحفظ الاستقرار في المناطق الحدودية .ويسعى العراق إلى توظيف الأداة الأمنية بصورة متوازنة، متجنّباً الانخراط في صراعات مسلحة مباشرة إلا حين يتعلق الأمر بحماية سيادته الوطنية أو القيام بدور تطلبي من المجتمع الدولي في قضايا الأمن الإقليمي.

٣_تحليل النفوذ الإقليمي والدولي في السياسة الخارجية العراقية:

يتأثر سلوك العراق في السياسة الخارجية بعوامل متعددة داخلية وإقليمية ودولية، ويُمثّل تفاعله مع القوى الإقليمية والدول الكبرى محوراً رئيسياً لفهم اتجاهات سياسته الخارجية عبر مراحل متعددة من تاريخه الحديث (حسين الخزعلي،٢٠٢٥،ص٧٨).

إن النفوذ الإقليمي يشمل مجموعة القوى الفاعلة في المحيط العربي والشرق أوسطي التي ترتبط بالعراق بعلاقات جغرافية وتاريخية عميقة. ولذلك فقد كان للعلاقات مع الجيران العرب وإيران ودول الخليج أثر واضح في توجيه صياغة السياسات الخارجية العراقية. وكان العراق يسعى لجمع خطوط سياسية تؤدي إلى تحالفات إقليمية يمكن أن تعزز أمنه القومي وتدعم طموحاته السياسية والاقتصادية. وقد أثّر في ذلك تصاعد التيارات القومية في الخمسينيات والستينيات، التي شكّلت تحدياً مباشراً لنفوذ القوى الأخرى في المنطقة والتيارات المحافظة التي تدعمها القوى الكبرى.

وفي إطار التحليل الدولي، كان العراق متأثراً بصراع القطبين في الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وقد أقدم العراق على محاولات لتحقيق توازن دقيق بين النفوذ الغربي والشرقي بهدف الاستفادة من الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري، وضمان عدم سيطرة أي من المعسكرين على قراره الوطني بشكل كامل. وهذا ما يشرح ميل بغداد في بعض الفترات إلى فتح قنوات تعاون مع كل من المعسكرين في آن واحد، من أجل تحقيق مصالح استراتيجية بتكاليف أقل.

وفي السياق الدولي، لعب نفوذ القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبريطانيا، دوراً مؤثراً في تحديد اتجاهات السياسة الخارجية العراقية، خصوصاً في فترات ما بعد الحرب العالمية الثانية والصراع بين المعسكرين. وقد دفع هذا النفوذ العراق إلى تبني سياسات توازن استراتيجية تهدف إلى عدم الانحياز الكامل لطرف على حساب الآخر، من أجل الحفاظ على استقلال القرار الوطني وتقليل أي تأثير مباشر في الشؤون الداخلية (قحطان الحمداني،٢٠٠٨، ص٣٠).

الفصل الثاني _العراق في بداية الخمسينيات (١٩٥٠–١٩٥٣)

المبحث الأول_ الوضع السياسي (الملك فيصل الثاني _ الحكومة_ البرلمان)

شهد العراق في مطلع عقد الخمسينيات مرحلة سياسية اتسمت بخصوصية واضحة نتيجة استمرار النظام الملكي الدستوري الذي تأسس منذ عام ١٩٢١، واستند إلى دستور عام ١٩٢٥ الذي نظم العلاقة بين السلطات الثلاث وحدد دور الملك والحكومة والبرلمان في إدارة شؤون الدولة.

كان الملك فيصل الثاني يمثل رأس الدولة في تلك الفترة، إلا أن الحكم الفعلي حتى عام ١٩٥٣ كان بيد الوصي على العرش الأمير عبد الإله بسبب صغر سن الملك (قحطان العنبكي، ٢٠١٦، ص ٣٥٦). وقد لعب الوصي دوراً مهماً في توجيه السياسة العراقية، حيث كان يتمتع بنفوذ واسع في اختيار رؤساء الحكومات وتشكيل الوزارات، كما كان له تأثير في رسم السياسات العامة للدولة. وقد ارتبطت سياسات الوصي بضرورة الحفاظ على استقرار النظام الملكي وتعزيز علاقات العراق مع الدول الغربية، وخصوصاً بريطانيا، التي كانت تتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي في العراق منذ فترة الانتداب. وقد أسهم هذا النفوذ في تشكيل توجهات السياسة العراقية خلال تلك المرحلة.

أما الحكومات العراقية في بداية الخمسينيات فقد تميزت بتعدد الوزارات وتغيرها بصورة متكررة نتيجة التنافس السياسي بين القوى التقليدية داخل النظام السياسي. وكان من أبرز الشخصيات السياسية في تلك المرحلة نوري السعيد (عبد الرزاق الحسني،١٩٥٣، ص١٦٣)، الذي شغل منصب رئيس الوزراء عدة مرات، وكان يعد من أكثر السياسيين نفوذاً في العراق الملكي. وقد سعى نوري السعيد إلى تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز العلاقات الدولية للعراق. إلا أن تغير الحكومات المتكرر أدى إلى ضعف الاستقرار السياسي وأثر في استمرارية السياسات العامة.

أما البرلمان العراقي فقد كان يمثل السلطة التشريعية في النظام الملكي، ويتكون من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الأعيان (رحيم الشرع،٢٠٢٥، ص١٥٩). وكان مجلس النواب ينتخب من قبل الشعب لفترة محددة، بينما يتم تعيين أعضاء مجلس الأعيان من قبل الملك. وقد شكل البرلمان ساحة للنقاش السياسي حول القضايا الوطنية المختلفة، مثل السياسات الاقتصادية والعلاقات الخارجية والإصلاحات الإدارية. كما أتاح للأحزاب السياسية المشاركة في الحياة العامة من خلال الانتخابات البرلمانية والعمل النيابي. ومع ذلك فإن تأثير السلطة التنفيذية في الانتخابات وفي عمل البرلمان كان واضحاً في كثير من الأحيان، الأمر الذي حدّ من استقلالية المؤسسة التشريعية.

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 7
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

المبحث الثاني _ الوضع الاقتصادي والاجتماعي

أولاً_ النفط كمحرك رئيسي في الاقتصاد العراقي:

يُعد النفط العنصر المركزي في الاقتصاد العراقي منذ اكتشافه في أوائل القرن العشرين، إذ شكّل هذا المورد الطبيعي مصدراً رئيسياً للإيرادات المالية، ومؤثراً حاسماً في السياسات الداخلية والخارجية على حد سواء.

شكّل النفط نسبة الغالبية العظمى من صادرات العراق وإيراداته العامة، مما جعله سلطة اقتصادية مركزية في التخطيط والتنمية. وقد سهل هذا الاعتماد على النفط تمويل مشاريع كبيرة في البنية التحتية والتعليم والصحة، لكنه في الوقت نفسه خلق اعتماداً اقتصادياً ضخماً على قطاع واحد، مما ترك قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة في حالة ضعف نسبي (علي الصبيحي وآخرون، ٢٠٢٥، ص٢٥٠).

كما تعامل العراق مع النفط كعامل استراتيجي في السياسة الخارجية، فقد استخدم نفوذه كأحد أكبر منتجي النفط في المنطقة في بناء تحالفات إقليمية وفي التفاوض على صياغة قواعد التعاون الاقتصادي بين الدول المنتجة للطاقة. تمتد هذه الجوانب لتشمل تأثير النفط في السوق العالمي للطاقة، ما يجعل للعراق صوتاً في الاجتماعات العالمية ذات العلاقة بحركة النفط وأسعاره.

ثانياً_ الزراعة في الاقتصاد العراقي:

"شهد العراق متغيرات هامة على المستوى السياسي والاقتصادي، انعكست بشكل مباشر على قطاعي الزراعة والري" (حسنين العزاوي، ٢٠٢٥، ص ٦١٩).

وعلى الرغم من هيمنة النفط على الاقتصاد العراقي، ظل قطاع الزراعة يشكّل جزءاً هاماً من النسيج الاقتصادي والاجتماعي التقليدي. فقد أسهمت الزراعة في تأمين الغذاء المحلي وتوفير فرص عمل واسعة في المناطق الريفية، وكان التدفق السكاني الريفي الكبير يعتمد على الناتج الزراعي في معيشتهم اليومية.

لكن الإهمال التدريجي للقطاع الزراعي أدى إلى انخفاض الإنتاج وارتفاع أسعار المواد الأساسية وتقلص فرص العمل في المناطق الريفية، مما أدى بدوره إلى هجرة سكانية واسعة نحو المدن بحثاً عن فرص عمل وزيادة الضغط على الخدمات العامة في المراكز الحضرية (صباح بديوي، ٢٠٢١،ص١٣٠).

ثالثاً_ التحولات العمرانية:

ترتبط التحولات العمرانية بالتوسع السكاني (عماد سعود وآخرون،٢٠٢٢، ص ٣٠)، والتحوّل من مجتمع زراعي إلى مجتمع حضري أكثر اعتماداً على الخدمات والصناعة وتأثير عائدات النفط في البنية الحضرية.

كان التوسع العمراني مرتبطاً بزيادة تدفق السكان من الريف إلى المدن بحثاً عن فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة والاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية، وهو ما أدى إلى ضغط هائل على البنية التحتية الحضرية.

كما أدى التحوّل السكاني إلى ظهور أطواق عمرانية واسعة تمتد حول المدن الرئيسية، وهو ما يتطلب تنظيمات وتخطيطاً سكانياً جديداً لمواجهة المشكلات المرتبطة بالازدحام والتلوث ونقص الخدمات وتوفير مساكن لائقة. وقد أبرزت الدراسات أن التخطيط العمراني لم يواكب نمو المدن بشكل مثالي، مما أوجد فجوات تنظيمية تتطلب إصلاحات سياسية واقتصادية لتطوير قطاع الإسكان والنقل العام وغيرها من عوامل الرفاه الاجتماعي

تجدر الإشارة أيضاً إلى أن التحول العمراني أثر في العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع العراقي، إذ أدى إلى تغيير نمط الحياة من نمط ريفي تقليدي مرتبط بالقيم الجماعية إلى نمط حضري أكثر تعقيداً يعكس مسارات جديدة في سوق العمل والتعليم والثقافة. وقد أسهم هذا التحوّل في زيادة الوعي الاجتماعي والسياسي لدى فئات جديدة من السكان، الأمر الذي بدوره أثر في المشاركات الاجتماعية والسياسية في المجتمع العراقي (هُما غوبتا، ٢٠٢٣، مقال الكتروني).

المبحث الثالث_ الأحزاب السياسية

١_نشاط الأحزاب السياسية في العراق:

تُعد الأحزاب السياسية من أعمدة الحياة السياسية الحديثة في أي دولة، فهي الوسيلة الرئيسية لتنظيم التعدد السياسي وتمثيل أطياف المجتمع المختلفة على الساحة العامة. وفي العراق، لعبت الأحزاب السياسية دوراً محورياً في العملية السياسية منذ مرحلة ما قبل الاستقلال وحتى الوقت الراهن، لكن نشاطها واجه منذ تأسيسها وحتى اليوم تحديات داخلية وخارجية تمثلت في القيود القانونية والتدخلات السياسية والتوترات الاجتماعية التي أثرت في القدرة التنظيمية والوظيفية لهذه الأحزاب.

يُعرَّف الحزب السياسي في السياق العراقي بأنه تنظيم يمارس أنشطة سياسية تهدف إلى التأثير في صنع القرار العام أو الوصول إلى مواقع السلطة أو المساهمة في السياسات العامة عبر الانتخابات والمؤسسات التمثيلية.

مع تطوّر الحياة السياسية، تزايدت أهمية الأحزاب كآليات للتعبير عن التنوع الاجتماعي والطموحات السياسية المختلفة في المجتمع العراقي، فقد ظهرت أحزاب تمثل القوميين والليبراليين واليساريين والدينيين، بمنهجيات وأهداف مختلفة. وقد أسهم نشاط هذه الأحزاب في نشر الوعي السياسي بين شرائح واسعة من المجتمع من خلال المهرجانات والخطب والمنشورات إضافة إلى مشاركتها في الانتخابات التي تعتبر السبيل القانوني للوصول إلى السلطة والتأثير في صياغة السياسات العامة (كاظم الموسوي،٢٠١٣،ص٤٣).

٢_التحديات والقيود القانونية:

إن نشاط الأحزاب في العراق لم يكن خالياً من التحديات فالتنظيم الحزبي اصطدم في كثير من الأحيان بقيود قانونية يمكن أن تحد من حرية العمل السياسي، أو تهيّئ بيئة يصعب فيها التأسيس القانوني والتنظيمي المستقر. من أبرز هذه القيود التشريعات الانتخابية التي كانت تتغير باستمرار، وشروط التسجيل الحزبي التي تقيد قدرة الأحزاب على أن تكون فاعلة أو تُشكّل فروعاً في مختلف المحافظات.

من التحديات القانونية كذلك القيود المفروضة على التمويل الحزبي، إذ غالباً ما كانت الأحزاب تواجه صعوبات في الحصول على تمويل مستقل وواضح، مما جعل بعضها يعتمد على الدعم الفردي أو التمويل الخارجي، وهو ما قد يرتبط أحياناً بمخاطر تتعلق بالتدخلات الخارجية أو الاستقطاب السياسي.

وفي السياق العراقي، كانت هذه المعوقات تؤثر في قدرة الأحزاب على تنفيذ برامجها الانتخابية والتوسع في قاعدتها الجماهيرية والتواصل الفعّال مع المجتمع في المحافظات المختلفة.

ظلت السيطرة السلطوية والتدخل الحكومي واحدة من أبرز العوامل التي حدّت من نشاط الأحزاب لبعض الوقت، لا سيما في مراحل النظام البعثي حينما قُيد العمل الحزبي بشكل صارم، وتم منع الكثير من الأحزاب من النشاط القانوني، وهذا ما أضعف بشكل كبير مؤسسات المعارضة الحزبية وجعل من مهمة تأسيس عمل حزبي مستقل أمراً محفوفاً بالمخاطر.

المبحث الرابع _ السياسة الخارجية المبكرة

تمثل السياسة الخارجية العراقية المبكرة أحد الركائز الأساسية لفهم كيفية تشكّل علاقات الدولة العراقية الحديثة مع محيطها الإقليمي والدولي، خصوصاً خلال العهد الملكي (١٩٢١–١٩٥٨) وما تلاه من تحولات كبرى. وقد تأثر العراق منذ تأسيس دولته الحديثة بالبيئة الجغرافية العميقة التي تربطه بجيرانه، إلى جانب إرث السياسات البريطانية التي سيطرت على السياسة الخارجية

العراقية لفترة طويلة بعد الحرب العالمية الأولى، مما ترك تأثيرات مباشرة في علاقاته مع الدول العربية الأخرى وإيران.

١_ العلاقات مع بريطانيا: إرث الاستعمار والتحكم في السياسة الخارجية

يُعدّ العراق من دول الشرق الأوسط التي ارتبطت منذ تأسيسها بعلاقات وثيقة مع بريطانيا، فقد فرض وبشكل تدريجي تأثيراً سياسياً قوياً عبر توقيع معاهدات رسمية امتدت لأكثر من عقدين من الزمان.

بقي النفوذ البريطاني حاضراً في توجيه جوانب السياسة الخارجية العراقية حيث "بدأت بريطانيا تمارس ضغطاً على الحكومة العراقية الجديدة" (حميدة فرهود، ٢٠٢٢،ص ٢٠٠)، حتى حين بدأ العراق يسعى إلى حيازة قرارات مستقلة خاصة في علاقاته مع الدول العربية وإيران. ومع مرور الوقت، تبلورت أزمة مهمة حول الصيغة القانونية لهذه العلاقات، إذ شكلت المعاهدات التي أبرمها العراق مع بريطانيا موضوع جدل واسع بين القوميين العراقيين الذين رأوا أن استمرار تأثير بريطانيا يحدّ من السيادة الوطنية الكاملة.

٢_ العلاقات مع الدول العربية: من الأخوة إلى التوازن الاستراتيجي

في سياق السياسة الخارجية المبكرة للعراق، كانت العلاقات مع الدول العربية حجر الزاوية في بناء هوية عراقية إقليمية بعد نهاية الانتداب البريطاني. وقد اتخذت العلاقات العربية_ العراقية أشكالاً متعددة، من التعاون الدبلوماسي والاقتصادي إلى التنسيق السياسي في مواجهة مشكلات مشتركة، أهمها القضية الفلسطينية والوحدة العربية، وهو ما جعل بغداد تسعى إلى أن تكون جزءاً فعّالاً ضمن المنظومة العربية الكبرى، خاصة جامعة الدول العربية.

وقد أسهمت هذه العلاقات في محاولة العراق أن يكون جسراً بين العالم العربي كله، خصوصاً في محاولات توحيد المواقف العربية، مما عزّز الشرعية له على الساحة الإقليمية. وبالرغم من أن العلاقات شهدت توترات أحياناً بسبب اختلاف المواقف بشأن القضايا الإقليمية الكبرى، فإن العلاقة العراقية_العربية استمرت في أن تكون محورية في سياسة بغداد الخارجية ووسيلة لتعزيز التضامن العربي والاستقرار في المنطقة.

٣_ العلاقات مع إيران: تقارب وتوترات جيوسياسية معقدة

علاقات العراق مع إيران، كان لها طابع خاص ومركّب عبر التاريخ الحديث، إذ يجمع بين الروابط الجغرافية والتاريخية الطويلة وبين التباينات السياسية والثقافية. وقد تنامى هذا الجانب من العلاقات بشكل أكبر في سياق السياسة الخارجية المبكرة لاسيما بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في

العراق، التي ألغت النظام الملكي وأعلنت الجمهورية، مما أدى إلى فترة من إعادة صياغة العلاقات العراقية_الإيرانية في ظل تغير الأولويات السياسية لكلا الدولتين.

في دراسة تاريخية عن العلاقات العراقية_الإيرانية بعد ثورة ١٤ تموز يُبيَّن أن العراق بعد الثورة واجه محاولة إيران لاستغلال بعض الاضطرابات الداخلية لأغراض جيوسياسية، في ظل صراع النفوذ في المنطقة (قطران مجبل،٢٠٢٥،ص٩)، مما استدعى بغداد إلى التحرك الدبلوماسي بحذر لإعادة التوازن في علاقاتها مع طهران، مع محاولة الحفاظ على الاستقرار في مناطق الحدود والمصالح المشتركة بين البلدين.

وقد أدى ذلك إلى تطوير علاقات ثنائية أكثر تعقيداً، إذ تباينت بين فترات من التوترات الحدودية والصراعات السياسية الداخلية وبين محاولات التعاون في بعض الملفات، خصوصاً في مجالات الأمن والمصالح الاقتصادية، وهو ما يظهر أثر ترسيم الحدود والمصالح المشتركة في توجهات كلا الدولتين في السياسة الخارجية.

إن العراق، كدولة ذات أغلبية شيعية وعلاقات عميقة في الشرق الأوسط، وجد نفسه مضطراً إلى إدارة توازن حساس بين المنافع السياسية مع إيران والحفاظ على العلاقات العربية التقليدية، وهو ما شكل أحد أبرز التحديات في توجيه سياسته الخارجية المبكرة في الحقبة الملكية وما بعدها.

الفصل الثالث_ التحولات الداخلية في منتصف الخمسينيات (١٩٥٣–١٩٥٦)

المبحث الأول_ تغير الحكومات وأثرها في السياسة الداخلية:

في عام ١٩٥٣ بدأ تغيّر الحكومات العراقية ينعكس بوضوح من خلال الاستجابة المترددة للمطالب الشعبية بالإصلاح السياسي والاجتماعي. فقد حاولت حكومات تلك الفترة أن توازِن بين الحفاظ على الشرعية الملكية التقليدية وتهدئة مطالب القوى الإصلاحية المتراكمة، غير أن غياب رؤية موحدة وغياب تماسك داخلي بين أعضاء الحكومة أدى إلى ضعف فعاليتها في معالجة القضايا الأساسية مثل تحسين الظروف المعيشية، ووقف انتشار الفساد الإداري. كان تعيين حكومتي عبد المحسن السامرائي وتوفيق السويدي خلال هذه المرحلة مؤشراً على الصراع داخل النخبة السياسية بين من يدعو إلى الإصلاح والتقريب بين السلطة والجماهير وبين من يسعى إلى الحفاظ على الوضع القديم دون تغييرات جذرية. وقد أظهر هذا الصراع عمق الانقسامات داخل الطبقة السياسية، إذ لم تستطع حكومات تلك الفترة أن تجيب بشكل مقنع عن المطالب الاجتماعية والاقتصادية، مما زاد من استياء القطاعات الشعبية (حسن الزبيدي ، ٢٠٠٧،ص٧٥).

في عام ١٩٥٤، ازدادت حدة التحديات أمام الحكومات العراقية بسبب تصاعد الاحتجاجات الشعبية وتنامي دور النخبة المدنية المعارضة التي طالبت بإصلاحات واسعة، بما في ذلك

إصلاح النظام الانتخابي وزيادة النزاهة في إدارة الدولة، وتخفيف النفوذ الأجنبي في الشؤون الداخلية. وقد ظهر ذلك واضحاً في المعارك السياسية داخل البرلمان حين واجهت الحكومة عراقيل كبيرة في تمرير سياساتها بسبب المعارضة البرلمانية المتزايدة.

من جهة أخرى، بدأ ظهور وتنامي الأحزاب السياسية المعارضة للنظام والتي كانت تطالب بإصلاحات أوسع تشمل الحرية السياسية والمساواة الاجتماعية، مما زاد من الضغوط على الحكومات القائمة التي كانت تميل إلى سياسات شديدة المحافظة. جاء عام ١٩٥٥ ليحمل مؤشراً آخر من مؤشرات ضعف الحكومات العراقية في تلك الحقبة، إذ فشلت التغييرات المتكررة في استعادة الاستقرار السياسي الكامل، بينما تفاقمت أزمة الشرعية. فقد كانت الحكومة عاجزة عن تنفيذ استراتيجيات تنموية قوية وزادت الانتقادات الموجهة لها من النظام الانتخابي غير العادل والهيمنة السياسية لنخبة قليلة والاتجاهات السلطوية المتكررة.

وقد ظهر هذا الفشل في العجز عن مواجهة الضغوط الاجتماعية المتصاعدة، مما دفع بعض الجهات إلى العمل على إعادة ترتيب التحالفات السياسية داخل مجلس النواب وإعادة النظر في الأدوار السياسية للحكومات المتعاقبة.

المبحث الثاني _النشاط السياسي للأحزاب (الاشتراكية _ القومية _ الليبرالية)

شهد العراق في منتصف عقد الخمسينيات نشاطاً سياسياً مكثفاً للأحزاب المختلفة، التي لعبت أدواراً متفاوتة في الحياة السياسية الداخلية، وكان لها تأثير واضح في تطورات المرحلة قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. وكان نشاط هذه الأحزاب مرتبطاً بطبيعة أفكارها وبرامجها، التي تباينت بين الاشتراكية والقومية والليبرالية، مما انعكس على الأجندة السياسية والاجتماعية داخل البلاد.

من بين أبرز الأحزاب في تلك الحقبة الحزب الشيوعي العراقي، الذي مثل التيار الاشتراكي في العراق وكان من أقوى القوى المعارضة للنظام التقليدي. حقق الحزب انتشاراً واسعاً بين الطبقات المختلفة وخصوصاً في الأوساط العمالية والطلابية، إذ دعا إلى إصلاح شامل في البنية الاجتماعية ودعم حقوق العمال والفلاحين وتقليل الفوارق الطبقية. وقد لعب الحزب الشيوعي دوراً مهماً في تنظيم النشاط النقابي والاحتجاجات الاجتماعية التي ركزت على المطالبة بتحسين الأجور وتحسين الظروف المعيشية للفئات الشعبية، وهو ما جعله قوة ضاغطة على الحكومات المتعاقبة لاستيعاب جزء من مطالبه أو التعامل معها بشكل أمني في كثير من الأحيان (بديع السعدي،٢٠٢٥،ص٨٢٠).

وفي نفس الوقت، كان من بين التيارات الفاعلة التيار القومي العراقي الذي سعى إلى تحقيق الوحدة العربية ومواجهة النفوذ الأجنبي في القضايا الإقليمية. وقد برز هذا التيار كاستجابة لمسار

القومية العربية التي انتشرت في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، وكان له تأثير كبير في تشكيل الخطاب السياسي في العراق حين دافع عن مبادئ الاستقلال الوطني والتضامن مع الشعوب العربية من أجل تحقيق التحرر من السيطرة الاستعمارية التقليدية.

أما التيار الليبرالي في العراق، فقد مثّل فئة من السياسيين الذين سعى نشاطهم إلى تعزيز الحريات السياسية وإصلاح النظام القانوني وتوسيع مساحة المشاركة السياسية داخل المؤسسات الرسمية. وقد انخرط الكثير من الليبراليين في الحياة الحزبية عبر تأسيس أحزاب تعبر عن فئات المجتمع التي تطمح إلى تحديث بنى الدولة وتوسيع قاعدة الحقوق المدنية، وكان لهم حضور واضح في النقاشات حول تحرير المؤسسات السياسية من المركزية المطلقة.

بناءً على التطور الحزبي في العراق تلك السنوات، يمكن القول: إن النشاط السياسي للأحزاب على امتداد الاشتراكية والقومية والليبرالية كان عاملاً مهماً في تشكيل الخطاب السياسي العام، وكان مؤثراً في الضغط على السياسات الحكومية ومعارضة التعاطي التقليدي للسلطة مع قضايا الإصلاح والتحديث. وقد أدّى هذا التداخل بين الأحزاب إلى زيادة تنوع المشهد السياسي وجعل من الساحة العراقية مسرحاً لتنافس الأفكار والاستراتيجيات المتباينة التي انعكست على تحولات السياسة الداخلية قبل الثورة.

المبحث الثالث_ التعليم والإعلام وتأثيرهما في الرأي العام

لعب كل من التعليم والإعلام دوراً محورياً في تشكيل الرأي العام في العراق في منتصف الخمسينيات، إذ كانت هذه الوسائل أدوات فكرية واجتماعية أساسية للتواصل مع الجمهور، ونشر الأفكار السياسية والاجتماعية التي كان عدد من الأحزاب والطبقات المهتمة يسعى إلى توجيهها.

كانت المناهج التعليمية في المدارس والجامعات العراقية تتضمن مواد ونقاشات مرتبطة بتاريخ العراق ومساراته الوطنية والقومية، مما جعل الطلبة والفئات المتعلمة أكثر وعياً بالقضايا السياسية الراهنة، خصوصاً ما يتعلق بالحقوق المدنية والحريات العامة ومطالب الإصلاحات الاجتماعية. وقد أدى ذلك إلى صعود حراك طلابي مناصر لقضايا التحرر والتحديث السياسي، وكان ذلك واضحاً في النشاطات الطلابية داخل الجامعات العراقية وزيادة الوعي بقضايا مثل الحرية السياسية والمساواة الاجتماعية " أكدت الحكومة على رفع مستوى المدارس وجعلها أداة ذات تأثير فعال لتكوين جيل جديد ذو مقدرات لكل ما تتطلبه الحياة" (بيداء ابراهيم، ٢٠٢٣،ص١٤٨).

أما الإعلام فقد شهد تطوراً سريعاً في تلك الحقبة، إذ كانت الصحف الأسبوعية واليومية تمثل أدوات إبّان التواصل مع الجمهور، وتنشر مناظرات ونقاشات عن الشؤون السياسية والاجتماعية. وقد استخدم السياسيون والإعلاميون المنابر الصحفية لتوجيه الرأي العام ودفعه نحو قضايا

الإصلاح أو لإبراز احتياجات المجتمع من التعليم والصحة والعدالة. وكان الإعلام وسيلة فعالة لنقل الآراء المتنوعة بين التيارات السياسية المختلفة، وهو ما جعل الصحف العراقية مسرحاً لحوار سياسي نشط في تلك الأعوام "الأصل في الصحافة أنها الوسيلة التي تترجم رغبات الجمهور والواسطة لتبادل الآراء بين أفراد الأمة وطبقاتها" (رفائيل بطي،٢٠٢١، ص ١٢٣)

المبحث الرابع _ الأحداث الداخلية المهمة

شهد العراق في منتصف عقد الخمسينيات مرحلة حاسمة من الأحداث الداخلية المهمة، التي تميّزت بتصاعد الاحتجاجات الشعبية وارتفاع مستوى الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على مختلف الطبقات. وقد شكلت هذه الأحداث انعكاساً حقيقياً للتوترات المتفاقمة بين السياسات الحكومية التقليدية ومطالب الجماهير المتزايدة بالإصلاح الاجتماعي والسياسي، وكان لها أثر بالغ في هز ثقة المواطن في المؤسسات الرسمية وتمهيد الطريق نحو التحولات الكبرى التي ستشهدها البلاد بعد ١٩٥٨.

١_الاحتجاجات الشعبية في العراق (١٩٥٣–١٩٥٦):

مع بداية الخمسينيات، بدأ الناشطون السياسيون والطلبة والعمال والفلاحون في التظاهرات والاحتجاجات على السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير الفعالة للحكومات العراقية المتعاقبة. وقد أظهرت الدراسات أن الاحتجاجات الجماهيرية شاركت فيها شرائح واسعة من المجتمع، بما في ذلك الطبقات العاملة والفقيرة، وكذلك فئات من المثقفين والطلاب الذين اتخذوا من الميادين العامة منابر للتعبير عن مطالبهم.

كان الطلاب أيضا جزءاً مهماً من هذه الاحتجاجات، إذ شكّلوا قوة تأثير فكرياً وسياسياً، مطالبين بالإصلاح التعليمي والمساواة الاجتماعية والحريات الأكاديمية. وقد تحوّلت حركات الطلبة الجامعية إلى منظمين رئيسيين لبعض مظاهرات الشوارع، ما أثار قلق السلطات بشأن تأثير هذه الحركات في الاستقرار السياسي العام، خصوصاً أنها كانت على اتصال بنشاطات الأحزاب السياسية المعارضة (محمد الجعفري،٢٠٠٠،،ص٩٠).

كان ردّ السلطات في كثير من الحالات قمعياً أو أمنياً وأحياناً تم حظر بعض التظاهرات أو اعتقال قادة الاحتجاجات، مما زاد من حدة الاستياء الشعبي وأتاح مساحة أوسع لحركات المعارضة السياسية لتوسيع قاعدة دعمها الجماهيري، وهو ما ظهر في انخراط أعداد أكبر من الناس في الاحتجاجات خلال السنوات ١٩٥٤ و١٩٥٥.

٢_الضغوط الاقتصادية والاجتماعية:

لا يمكن فهم موجات الاحتجاجات في العراق دون تحليل الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي كان يعاني منها المجتمع العراقي في تلك السنوات. كانت السياسات الاقتصادية القائمة تعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر رئيس للإيرادات " لا شك في أن النفط يعد الدعامة الأساسية للاقتصاد العراقي فهو المصدر الأول لتمويل ميزانية الحكومة العراقية" (مايح الشمري و زمن سلطان، ص ٢٠٩)، ممّا ترك باقي القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة التحويلية في حالة ضعف. وأدى ذلك إلى زيادة تفاوت الدخل وتوسيع فجوة الطبقية بين طبقة صغيرة من الموظفين والعمال المرتبطين بالقطاع النفطي وفئات واسعة من غيرهم الذين لم يستفيدوا من عائدات النفط بالشكل الكافي.

أثار تراجع القطاعات الأخرى إلى جانب النفط استياءً اجتماعياً خصوصاً لدى أصحاب الأعمال الصغيرة والحرفيين والعاملين في الزراعة، كما أدّى ارتفاع أسعار المواد الأساسية مثل الغذاء والسلع الأساسية إلى زيادة العبء على الأسر ذات الدخل المحدود، مما جعل مئات العائلات تفقد قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية، وهو ما زاد من التوتر في المجتمع وارتباطه بالمطالب السياسية والاجتماعية في وقت واحد (محمد الجعفري،٢٠٠٠،ص٣٠).

الفصل الرابع _ السياسة الخارجية للعراق في عقد الخمسينيات

المبحث الأول_ العلاقات مع إيران ودول الخليج

في عقد الخمسينيات من القرن العشرين، تميّزت السياسة الخارجية العراقية بمحاولات واضحة لإعادة صياغة علاقاتها مع الجيران وعلى رأسهم إيران ودول الخليج، ضمن سياق تحولات إقليمية ودولية عميقة.

كان العراق يسعى ـ في ضوء التوترات السياسية الداخلية وضغوط القوى الكبرى ـ إلى تحقيق توازن في علاقاته الجوارية مع الحفاظ على مصالحه الوطنية في حين واجه تحديات متعددة تتعلق بالنفوذ الإيراني وتطلعات دول الخليج إلى الاستقلال السياسي والاقتصادي.

فيما يتعلق بالعلاقات مع إيران، فقد ارتبطت هذه العلاقات بتاريخ طويل من التعاون والتنافس الجغرافي والسياسي، لا سيما في المناطق الحدودية، وفي مسائل تتعلق بالمياه والأمن الإقليمي. وقد تناول الباحثون هذه العلاقة في أدبيات السياسة الخارجية العراقية باعتبارها من أهم محاور الجوار التي واجهت بغداد تحدياتها الخاصة في الخمسينيات، في ظل صعود التنافس الإقليمي على النفوذ بين القوى الكبرى وإدراك كلا الدولتين لأهمية الاستقرار الحدودي وحسن الجوار.

ترسّخت العلاقة العراقية_الإيرانية في الخمسينيات ضمن توازنات سياسية حساسة، فقد كان كلا البلدين يعبران عن رغبة في تعزيز الاستقرار على الحدود المشتركة، لكنهما في الوقت ذاته كانا يراقبان تطورات المنطقة عن كثب، وخصوصاً في ظل صعود التيارات القومية والتحولات الكبرى التي شهدتها المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية. وقد أدّت هذه المتغيرات إلى تعزيز القنوات الدبلوماسية بين بغداد وطهران، بالإضافة إلى اتفاقيات ثنائية تناولت مسائل اقتصادية وأمنية بهدف الحد من التوترات المتكررة (قحطان الحمداني، ٢٠٠٨، ص٣٠).

في نفس الوقت، كان العراق ينظر إلى الدول الخليجية بوصفها رقعة أخرى من رقع التحديات والفرص في سياستها الخارجية. في الخمسينيات، كانت دول الخليج _ مثل الكويت والبحرين وسلطنة عُمان والإمارات في مراحلها الأولى _ تشهد تحولات اجتماعية وسياسية نتيجة التوسع في صناعة النفط وزيادة العلاقات الاقتصادية مع القوى الكبرى. وقد سعى العراق إلى إقامة علاقات تعاون اقتصادي وسياسي معها، مستفيداً من كونه بلداً جار له مصالح مشتركة في قضايا النفط والأمن الإقليمي. وعلى الرغم من المحاولات العراقية لبناء علاقات إيجابية مع دول الخليج، ظل هناك توتر خفي في بعض الملفات الإقليمية، وذلك نتيجة تداخل المصالح الاقتصادية والسياسية بين بغداد ودول الخليج في مواجهة النفوذ البريطاني ومن ثم النفوذ الأمريكي في المنطقة، مع تحولات كبرى في سياسات النفط والتحالفات الإقليمية في تلك المرحلة.

المبحث الثاني_ العلاقات مع الدول الغربية والاتحاد السوفييتي:

شهدت السياسة الخارجية العراقية في عقد الخمسينيات (١٩٥٠–١٩٥٨) تحولات واضحة في علاقتها مع الدول الغربية والاتحاد السوفييتي، وذلك في ظل الصراع الدولي بين المعسكرين في الحرب الباردة، واعتبارات الأمن القومي، والبحث عن المكاسب الاقتصادية والسياسية التي تُعزز موقع العراق الإقليمي. وقد شكل هذا التوازن بين الشرق والغرب محوراً أساسياً في قرارات بغداد الخارجية في مرحلة ما قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، إذ سعت إلى الاستفادة من العلاقات الدولية في مجالات متعددة مع الحفاظ على استقلال القرار السياسي.

كانت العلاقات العراقية_الغربية في الخمسينيات قائمة في المقام الأول مع بريطانيا والولايات المتحدة، بوصفهما قوتين مؤثرتين في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية. وقد جاءت هذه العلاقات نتيجة ارتباطات تاريخية وسياسية تمتد إلى ما قبل الحرب، إذ كان العراق قد قارب النفوذ البريطاني منذ مرحلة الانتداب، وما تبع ذلك من علاقات أمنية واقتصادية طويلة الأمد.

لقد حرصت الحكومات العراقية في الخمسينيات على تعميق العلاقات مع الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى في إطار محاولات جذب الاستثمار، خصوصاً في قطاع النفط والبنى التحتية، إضافة إلى توطيد العلاقات الدبلوماسية التي تمنح العراق دعماً اقتصادياً وسياسياً في المنظمات الدولية. وكانت الزيارة المتبادلة للمسؤولين العراقيين والدبلوماسيين الغربيين تُبرِز هذه الأهمية المتبادلة في سياقات تحوّل المشهد الدولي في حقبة الحرب الباردة.

في المقابل، بدأ العراق في عقد الخمسينيات يفتح قنوات اتصال مع الاتحاد السوفييتي، وهو توجه جديد نسبياً في سياسته الخارجية، كان جزءاً من محاولة استكشاف خيارات دبلوماسية متعددة في سياق الصراع بين المعسكرين العالميين. وتجلّى ذلك في اتفاقيات تعاون ثقافي واقتصادي معينة، إضافة إلى تبادل الزيارات الدبلوماسية بين المسؤولين العراقيين والسوفييت، في إطار ما كان يُعرف بسياسة التوازن الإيجابي التي تهدف إلى استيعاب الدعم من مختلف الاتجاهات الدولية دون الانحياز الكامل لأي طرف (قحطان الحمداني،٢٠٠٨، ص ٣٠) .

غير أن هذه العلاقات مع السوفييت لم تكن بلا تحفظات أو قيود، إذ كان العراق يسعى دائماً إلى الحفاظ على استقلال سياساته الخارجية، ولم يكن يرغب في تحويل العلاقة إلى تحالف عسكري أو تبعية سياسية كاملة. ولذلك غالباً ما كان هناك توازن بين الميل نحو التعاون والتوجس من التورط في الصراعات الدولية، وهو ما يعكس فهم بغداد لتعقيدات التنافس العالمي في تلك الحقبة.

رغم هذا التوازن، فإن التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في المنطقة شكل ضغطًا مستمرًا على بغداد لاتخاذ مواقف واضحة في بعض القضايا الإقليمية، مثل الصراع العربي_ الإسرائيلي، والتحولات في النظام العربي، ومسألة النفوذ الأجنبي. وقد كان هذا التنافس ينعكس في إثراء النقاشات الداخلية حول أي نموذج دولي ينبغي أن يتبناه العراق لتحقيق مصالحه الاستراتيجية في ظل البيئة الدولية المضطربة.

المبحث الثالث_ المشاركة في المنظمات الإقليمية (الجامعة العربية)

تُعد جامعة الدول العربية من أقدم وأهم المنظمات الإقليمية التي أثّرت في سياسة الدول العربية، وكان العراق عضواً مؤسساً لهذه المنظمة منذ إقامتها عام ١٩٤٥، وقد سعى من خلالها إلى تعزيز أطر التعاون السياسي والاقتصادي والأمني بين الأقطار العربية في سياق ما بعد الحرب العالمية الثانية ومحاولات تكريس الوحدة العربية والتضامن الإقليمي.

انضم العراق إلى جامعة الدول العربية باعتباره واحداً من الدول المؤسسة لها إلى جانب مصر وسوريا والأردن ولبنان والسعودية واليمن، وكانت الجامعة تهدف إلى تعزيز التعاون العربي

المشترك والدفاع عن المصالح العربية ومحاولة إيجاد حلول للقضايا الإقليمية مثل القضية الفلسطينية ومشكلات الأمن القومي العربي.

وأثّر الانخراط العراقي في الجامعة العربية أيضاً في السياسة الداخلية والخارجية للعراق، إذ مثّل ساحة للتفاعل مع باقي الدول العربية في قضايا الأمن والتطور السياسي والتعاون الاقتصادي كما حاول العراق أن يسهم في صياغة مواقف الجامعة تجاه القضايا الإقليمية الحاسمة على الساحة العربية (قحطان الحمداني، ٢٠٠٨، ص ٤٧٣)

المبحث الرابع _ دور السياسة النفطية في السياسة الخارجية العراقية:

كان النفط في عقد الخمسينيات محوراً رئيسياً في السياسة الخارجية العراقية، إذ شكّل مصدر القوة الاقتصادية والسياسية التي استخدمتها بغداد لتعزيز موقعها الإقليمي والدولي. فالاحتياطيات النفطية الضخمة التي يمتلكها العراق، بالإضافة إلى موقعه الجغرافي الاستراتيجي جعلته لاعباً رئيسياً في معادلات الشرق الأوسط، خصوصاً في علاقاته مع الدول الغربية ودول الجوار. وقد أدركت القيادة العراقية أن إدارة موارد النفط بشكل حكيم يمكن أن تكون أداة لتوسيع النفوذ الخارجي سواء عبر العلاقات الاقتصادية المباشرة مع شركات النفط الأجنبية أم عبر التفاوض مع الدول المجاورة حول خطوط الأنابيب والأسواق الدولية.

اعتمد العراق في هذه الفترة على السيطرة النسبية على إنتاجه النفطي كوسيلة لتحقيق أهداف دبلوماسية واقتصادية، من خلال توجيه صادرات النفط نحو الدول الصديقة أو التي تقدم الدعم السياسي لبغداد في القضايا الإقليمية. كما أسهم النفط في تأمين الموارد المالية الضرورية لدعم مشروعات التنمية الداخلية، مثل بناء البنية التحتية وتوسيع الخدمات العامة مما عزز من الاستقرار الداخلي الذي انعكس بدوره على قوة الموقف الخارجي للعراق (قحطان الحمداني، ٢٠٠٨،ص ٨٩).

ولعبت السياسة النفطية العراقية دوراً محورياً في العلاقات مع الدول الغربية الكبرى، إذ كانت الشركات البريطانية والأمريكية تهيمن على جزء كبير من إنتاج النفط العراقي، مما أجبر العراق على صياغة استراتيجيات دبلوماسية دقيقة للحفاظ على حقوقه الاقتصادية والسياسية دون الدخول في صراعات مباشرة (حسين عاشور،٢٠٢٠،ص٣١٣). وقد انعكس ذلك في مفاوضات العقود النفطية واتفاقيات التصدير التي سعت بغداد من خلالها إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات المالية والسيادية وفرض إرادتها في المنطقة.

الفصل الخامس _ التحولات الديمقراطية والأحداث الكبرى قبل ١٩٥٨

المبحث الأول _ توسع النشاط البرلماني والأحزاب

شهد العراق في فترة ما قبل عام ١٩٥٨، أي خلال عقد الخمسينيات، تحولات سياسية داخلية ملحوظة، تمثلت في توسع النشاط البرلماني وازدياد دور الأحزاب السياسية في الحياة العامة، في ظل نظام ملكي يسعى إلى تحقيق نوع من التوازن بين السلطات واحتواء الحراك الشعبي. وقد كانت هذه المرحلة مفصلية لفهم مدى تقدم الديمقراطية في العراق، إذ شهدت البلاد نمواً في النشاط السياسي والتعددية الحزبية، رغم وجود قيود قانونية وسياسية فرضتها الحكومة الملكية.

بدأ التوسع البرلماني في العراق منذ نهاية الأربعينيات، لكنه بلغ ذروته في خمسينيات القرن العشرين، حيث أصبح البرلمان منصة للنقاش السياسي واستقطب الأحزاب الوطنية والقومية والليبرالية والاشتراكية للمشاركة في صياغة القرارات والتشريعات. وقد أبرز هذا النشاط الوعي السياسي المتنامي لدى قطاعات واسعة من المجتمع، بما في ذلك الطلاب والعمال والفلاحين، الذين بدأوا يطالبون بمزيد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

أسهمت الأحزاب السياسية في تعزيز النشاط البرلماني عبر تنظيم الاجتماعات والمظاهرات العامة وتقديم البرامج السياسية، وكان لكل حزب توجهه الفكري والإيديولوجي، مما أضاف تنوعاً سياسياً للبرلمان العراقي. فالحزب الوطني قدم برامج إصلاحية تهدف إلى تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق المواطنين، بينما ركزت الأحزاب الاشتراكية على قضايا العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروات، كما كانت الأحزاب القومية تشدد على تعزيز الهوية الوطنية والقومية العربية.

رغم التوسع الحزبي، واجه البرلمان العراقي قيوداً واضحة من السلطة الملكية والحكومة المركزية، إذ كانت هناك قوانين تحد من نشاط بعض الأحزاب، خصوصاً تلك التي كانت تعارض الملكية أو ترتبط بأيديولوجيات ثورية أو شيوعية. ومع ذلك، فإن هذه القيود لم تمنع تطور النشاط الحزبي، بل أسهمت في ظهور أساليب ديمقراطية جديدة للتفاوض والضغط السياسي.

علاوة على ذلك، لعب النشاط الطلابي والإعلامي دوراً داعماً للنشاط البرلماني والأحزاب، إذ قام الإعلام المحلي بنقل مناقشات البرلمان ونشر برامج الأحزاب ونقد السياسات الحكومية بشكل بناء، مما أسهم في توسيع قاعدة المشاركة الشعبية وتعزيز الديمقراطية النيابية في العراق.

كما أسهم توسع النشاط الحزبي والبرلماني في إظهار الانقسامات الفكرية والسياسية داخل المجتمع العراقي، لكنها كانت أيضاً فرصة لتعليم القيادة السياسية كيفية التعامل مع الاختلافات

الحزبية وتوسيع المشاركة الديمقراطية، وهو ما كان بمثابة تجربة أولية لتحريك عجلة الديمقراطية في البلاد، قبل التغيرات الكبرى التي شهدتها ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

المبحث الثاني

الأزمة الاقتصادية وأثرها في الاستقرار السياسي في العراق قبل ١٩٥٨

شهد العراق في عقد الخمسينيات تحديات اقتصادية كبيرة أثرت بشكل مباشر في الاستقرار السياسي والاجتماعي، إذ كانت البلاد تعتمد بشكل رئيس على الإيرادات النفطية الزراعية والزراعية التقليدية، وكانت الحكومة الملكية تواجه صعوبة في تلبية متطلبات التنمية المتسارعة للبلاد. وقد انعكست هذه التحديات على قدرة الدولة في إدارة الموارد وتنفيذ السياسات الاجتماعية وتحقيق الاستقرار السياسي وهو ما جعل الأزمة الاقتصادية عنصراً مؤثراً في التحولات الداخلية قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

أحد أبرز أبعاد الأزمة الاقتصادية كان انخفاض أسعار النفط عالمياً في بعض سنوات الخمسينيات، مما قلل من الإيرادات الوطنية وأضعف قدرة الدولة على تمويل المشروعات التنموية والخدمات العامة. وقد أدى هذا الانخفاض إلى تفاقم البطالة والفقر بين شرائح واسعة من السكان خصوصاً في الريف والمناطق النائية، مما تسبب في توتر اجتماعي ظهر في شكل احتجاجات ومظاهرات ضد سياسات الحكومة.

كما كانت الهياكل الاقتصادية التقليدية مثل الاعتماد على الزراعة البسيطة تعاني من ضعف الإنتاجية والتقنيات القديمة، مما زاد من الضغط على الحكومة المركزية لتوفير فرص عمل وتحقيق الأمن الغذائي. وقد ظهرت هذه المشاكل في المدن الكبرى، حيث تصاعدت المطالب الاجتماعية والإصلاحية، ما دفع بعض الأحزاب السياسية إلى استغلال هذه الأزمة لتعزيز نشاطها ودعم قواعدها الجماهيرية (علي الصبيحي وآخرون، ٢٠٢٥، ص٢٥٠) .

ورغم أن السياسة النفطية مثلت مصدر دخل رئيسي، إلا أن الاعتماد الكبير على النفط جعل الاقتصاد العراقي عرضة لتقلبات السوق الدولية. وقد ظهر هذا في سنوات انخفاض أسعار النفط، حيث اضطر العراق إلى تقييد الإنفاق الحكومي وتأجيل مشاريع التنمية، مما أثر في الثقة في الحكومة وزاد من الضغط على النظام الملكي لإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية عاجلة.

الأزمة الاقتصادية في العراق كانت عاملاً مركزياً في توتر الاستقرار السياسي، إذ أظهرت هشاشة البنية الاقتصادية وأثرها في قدرة الدولة على إدارة التطورات الاجتماعية والسياسية. وقد شكل هذا الواقع الأرضية المناسبة لزيادة النشاط السياسي للأحزاب والبرلمان ولتنامي المطالب الشعبية

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 7
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

بالإصلاح السياسي، وهو ما أسهم في التحولات الكبيرة التي شهدتها البلاد قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

المبحث الثالث_ الاضطرابات الداخلية والتحضير للثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

شهد العراق في منتصف وأواخر عقد الخمسينيات موجات متزايدة من الاضطرابات الداخلية التي شكلت تمهيداً مباشراً لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، والتي أنهت النظام الملكي وأسست الجمهورية العراقية. تركزت هذه الاضطرابات على الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والنشاط السياسي المكثف للأحزاب والتوترات بين الحكومة والطبقات الشعبية إضافة إلى الانقسامات داخل النخبة الحاكمة، ما أدى إلى حالة من الضعف المؤسسي وعدم القدرة على احتواء الأزمات.

من أبرز مظاهر الاضطرابات كانت الاحتجاجات الشعبية والمظاهرات العمالية والفلاحية، والتي ظهرت كرد فعل على تدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الأسعار وضعف الخدمات الأساسية. فقد شهدت المدن الكبرى مثل بغداد والبصرة، وأيضاً المناطق الريفية، مظاهرات تطالب بالإصلاح الزراعي وتحسين ظروف العمل ورفع مستوى المعيشة، وهو ما عكس استياء الشعب من السياسة الاقتصادية للحكومة الملكية.

كما لعب نشاط الأحزاب السياسية والطلابية دوراً محورياً في تأجيج الاضطرابات، إذ قامت الأحزاب الوطنية والقومية والاشتراكية بتنظيم المظاهرات والندوات العامة ونشرت دعايتها عبر الإعلام والصحف مطالبين بالإصلاح السياسي والمشاركة الشعبية في القرار الوطني ومناهضة سياسات التبعية الاقتصادية والسياسية للغرب (محمد الجعفري، ٢٠٠٠، ص٩٠).

من الناحية السياسية، عكست الاضطرابات الداخلية ضعف النظام الملكي في التكيف مع مطالب الجماهير وظهور الانقسامات داخل الحكومة والبرلمان. فقد كان هناك خلاف حول الإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الأراضي وإصلاح الرواتب وتعزيز الاستقرار السياسي مما أدى إلى تأخير اتخاذ القرارات المهمة ومنح المعارضة فرصة أكبر لتنظيم صفوفها وتحريك الرأي العام.

بالإضافة إلى الضغوط الاجتماعية والسياسية، لعبت الأزمة الاقتصادية دوراً مضاعفاً في زيادة التوترات الداخلية، إذ أدت الفجوة بين الطبقات الغنية والفقيرة إلى شعور عام بعدم العدالة وزيادة المطالب بالإصلاح السياسي العاجل. وبرزت مطالب الإصلاح الزراعي كقضية مركزية، حيث طالبت الفلاحون بالحصول على حقوقهم في الأراضي ومواجهة الاحتكار الكبير من قبل كبار الملاك مما أدى إلى اشتباكات محدودة ومظاهرات متكررة في الريف.

كما أسهمت التوترات العسكرية والسياسية داخل الجيش العراقي في تحريك الأوضاع، إذ كانت هناك مجموعات ضباط قوميين ووطنيين يخططون لإصلاح النظام الملكي أو الإطاحة به

مستغلين حالة الاستياء الشعبي والفجوات التي أحدثتها الأزمة الاقتصادية والسياسية (ابراهيم العلاف، ٢٠١٣،مقال الكتروني)

المبحث الرابع _ العوامل المؤثرة في نجاح أو فشل التجربة الديمقراطية في العراق قبل ١٩٥٨

شهدت تجربة الديمقراطية في العراق خلال عقد الخمسينيات محاولات جادة لإرساء مؤسسات برلمانية وحزبية، إلا أن نجاحها أو فشلها كان مرتبطاً بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في استقرار النظام السياسي. كانت هذه العوامل تتراوح بين الهيكل السياسي والملكي والنشاط الحزبي والضغوط الاقتصادية والاجتماعية، إلى النفوذ الأجنبي والتحديات الإقليمية مما جعل التجربة الديمقراطية محدودة النتائج ومهددة بالانهيار في نهاية العقد.

أول العوامل المؤثرة كان نظام الحكم الملكي نفسه، إذ كان الملك وقيادة الدولة يسعون لتحقيق توازن بين السلطة التنفيذية والبرلمانية، لكن هذا التوازن غالباً ما انحرف لصالح السلطة الملكية، مما أدى إلى تقييد عمل البرلمان والأحزاب وفرض قيود على النشاط السياسي خصوصاً الأحزاب المعارضة أو التي تحمل توجهاً قومياً أو اشتراكياً.

ثاني العوامل كانت الأحزاب السياسية ودورها في الحياة العامة، إذ لعبت الأحزاب الوطنية والاشتراكية والقومية دوراً مزدوجاً، فقد أسهمت في رفع الوعي السياسي بين المواطنين وتنظيم المعارضة والمطالبة بالإصلاحات، لكنها في الوقت نفسه أحياناً أضعفت الاستقرار بسبب التنافس الداخلي والانقسامات الفكرية بين الأحزاب، ما أعاق بناء توافق وطني مستدام.

ثالث العوامل المؤثرة كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية، إذ أدت الضغوط الاقتصادية مثل تقلب أسعار النفط وارتفاع أسعار المواد الأساسية إلى تزايد الاحتجاجات الشعبية والضغط على الحكومة وهو ما كشف محدودية قدرة الدولة على التكيف مع مطالب الإصلاح الاجتماعي والسياسي وأسهم في ضعف التجربة الديمقراطية.

رابع العوامل كانت التأثيرات الخارجية والنفوذ الأجنبي، إذ كانت السياسة العراقية مرتبطة بشكل وثيق بالمصالح البريطانية والأمريكية في المنطقة، كما أثرت النزاعات الإقليمية مثل القضية الفلسطينية والصراع العربي_الإسرائيلي في الاستقرار الداخلي واتجاهات الحكومة، مما جعل التجربة الديمقراطية عرضة لضغوط خارجية يصعب معالجتها محلياً.

خامس العوامل كانت دور التعليم والإعلام في توجيه الرأي العام، إذ ساعد الإعلام والصحافة على نشر الوعي السياسي، بينما كانت المؤسسات التعليمية تعزز من التفكير النقدي والمطالبة

بالإصلاح، إلا أن ضعف انتشار التعليم في الريف وأوجه الرقابة على الإعلام حد من فعالية هذه الأدوات في دعم الديمقراطية.

وأخيرًا، لعبت الاستجابة الحكومية للإصلاحات أو قصورها دوراً حاسماً، إذ أن البطء في تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية أدى إلى تآكل الثقة في النظام وزيادة الميل نحو الحلول الثورية، وهو ما تجلى لاحقاً في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

كل هذه العوامل مجتمعة وضعت التجربة الديمقراطية العراقية على حافة الفشل قبل التحولات الكبرى التي جاءت مع ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ (عضيد داويشة،٢٠١٩،ص١٧٨).

الفصل السادس _ التحليل النقدي والتقييم

١_تقييم دور الملكية في السياسة الداخلية والخارجية:

شكلت الملكية العراقية خلال عقد الخمسينيات مؤسسة محورية في توجيه السياسة الداخلية والخارجية، وقد أظهرت التجربة الملكية في العراق إيجابيات وسلبيات متشابكة أثرت في استقرار الدولة ومسار الديمقراطية.

داخلياً، حاولت الملكية بقيادة الملك فيصل الثاني إنشاء نظام دستوري محدود يوازن بين البرلمان والحكومة، لكن غالباً ما انحاز القرار السياسي إلى السلطة التنفيذية والملكية المباشرة، ما أدى إلى تقييد النشاط الحزبي والبرلماني وتقليص مساحة المشاركة الشعبية.

أما على صعيد السياسة الخارجية، فقد كانت الملكية تحرص على تعزيز علاقاتها مع القوى الغربية، خصوصاً بريطانيا والولايات المتحدة، لضمان الدعم المالي والسياسي، مع السعي للحفاظ على نفوذ العراق في المنطقة العربية من خلال المشاركة في الجامعة العربية والتحالفات الإقليمية. وقد ساعد ذلك العراق في تأمين موارده الاقتصادية والاستقرار النسبي، إلا أن التبعية لهذه القوى أعاقت اتخاذ قرارات مستقلة تماماً، وعززت شعور الجماهير بالاستياء من التبعية الأجنبية.

من خلال التحليل النقدي، يمكن ملاحظة أن الملكية أسهمت في استقرار الدولة نسبياً عبر ضبط العمليات السياسية وتنظيم العلاقات الخارجية، لكنها في الوقت نفسه أعاقت التوسع الديمقراطي الحقيقي بسبب التدخل في شؤون البرلمان والحزب وعدم تلبية مطالب الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي مما خلق فجوة بين الدولة والشعب.

٢_تقييم فعالية الأحزاب في تعزيز أو عرقلة الديمقراطية في العراق قبل ١٩٥٨:

لعبت الأحزاب السياسية العراقية في عقد الخمسينيات دوراً مركزياً في مسار التجربة الديمقراطية، حيث كانت محركاً للتعددية السياسية والتنظيم الشعبي، لكنها في الوقت نفسه كانت سبباً في

إضعاف الاستقرار السياسي أحيانا بسبب الانقسامات الداخلية والصراعات الإيديولوجية. ويمكن تقييم فعالية الأحزاب في هذا السياق من خلال عدة محاور: التنظيم الداخلي والتأثير في البرلمان والتفاعل مع الجماهير والعلاقة مع الدولة الملكية.

أولاً_ أسهمت الأحزاب الوطنية والقومية والاشتراكية في رفع مستوى الوعي السياسي لدى المواطنين، من خلال تنظيم الاجتماعات العامة وتوزيع المنشورات والنشاط الطلابي ما عزز مشاركة المواطنين في العملية الديمقراطية ومكّن من بلورة برامج سياسية واضحة.

ثانياً_ كان للأحزاب دور كبير في تعزيز التعددية البرلمانية، إذ شاركت بفعالية في النقاشات والتصويت على القرارات التشريعية كما كانت منصات لتقديم مبادرات إصلاحية تهدف إلى مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. وهذا أظهر قدرة الأحزاب على ممارسة الديمقراطية النيابية بشكل محدود رغم القيود الملكية.

ثالثاً_ أسهمت الانقسامات الإيديولوجية بين الأحزاب مثل الاشتراكيين والقوميين والليبراليين، في عرقلة بعض الإصلاحات وتشتيت الجهود السياسية، إذ لم يتمكن البرلمان من التوصل إلى إجماع حول القوانين الاقتصادية أو الإصلاح الزراعي، مما أدى إلى ضعف الاستقرار السياسي وتأجيل الكثير من القرارات المهمة.

رابعاً_ لعبت الأحزاب دوراً مهماً في توجيه الرأي العام عبر الإعلام والصحافة، إذ استخدمت الصحف والمجلات لتوضيح برامجها السياسية وانتقاد السياسات الحكومية، ما أسهم في زيادة الوعي السياسي والمطالبة بالإصلاحات، لكنه في الوقت ذاته أدى إلى تأجيج الانقسامات السياسية والاجتماعية في بعض الأحيان.

خامساً_ كان للعلاقة بين الأحزاب والملكية العراقية تأثير مباشر على فعاليتها، إذ أدت محاولات السلطة للحد من نشاط بعض الأحزاب إلى تراجع بعض الأنشطة الديمقراطية الرسمية، بينما نجحت الأحزاب التي حافظت على التوازن مع النظام في تعزيز المشاركة السياسية ورفع مستوى النقاش البرلماني

٣_تقييم تأثير السياسة الخارجية في الاستقرار الداخلي في العراق قبل ١٩٥٨:

كانت السياسة الخارجية للعراق خلال عقد الخمسينيات أحد العوامل الأساسية المؤثرة في الاستقرار الداخلي للدولة الملكية. فقد تميزت هذه السياسة بمحاولة موازنة المصالح الإقليمية والدولية، لكنها في الوقت نفسه واجهت تحديات عديدة انعكست على الوضع السياسي والاجتماعي داخل العراق. يمكن تحليل هذا التأثير من خلال ثلاثة محاور رئيسية: التحالفات الدولية، النفوذ الإقليمي، والسياسات النفطية.

أولاً_ شكلت التحالفات مع القوى الغربية مثل بريطانيا والولايات المتحدة عنصراً مزدوج التأثير.

ثانياً_ لعب النفوذ الإقليمي، خصوصاً العلاقة مع إيران والدول العربية المجاورة، دوراً في تحديد خيارات الحكومة الداخلية. فقد اضطرت بغداد إلى التعامل بحذر مع الضغوط الإقليمية والمصالح المشتركة، خصوصاً في قضايا الحدود والطاقة والمياه، وهو ما أدى أحياناً إلى تقييد حرية اتخاذ القرارات الداخلية وتوتر العلاقة بين الدولة والجماهير.

ثالثاً_ كانت السياسات النفطية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الخارجية، حيث شكلت السيطرة على الموارد النفطية وتحقيق عوائد اقتصادية استراتيجية عامل استقرار رئيسي للدولة. ومع ذلك، فإن التذبذب في أسعار النفط والتبعية لشركات النفط الأجنبية أدى إلى إضعاف القدرة الاقتصادية للدولة على معالجة القضايا الاجتماعية، ما انعكس على استقرار النظام السياسي الداخلي.

رابعاً_ يتضح أن السياسة الخارجية العراقية، على الرغم من أهدافها في تعزيز الاستقرار الإقليمي وحماية المصالح الوطنية، كانت عاملاً مزدوج التأثير. من جهة دعمت بعض ركائز الاستقرار عبر التحالفات الاقتصادية والأمنية، ومن جهة أخرى أسهمت في زيادة الاستياء الشعبي وضغطت على النظام الداخلي، مما زاد من الهشاشة السياسية ومهد الطريق للاضطرابات الداخلية وثورة ١٩٥٨.

النتائج

أهم التحولات السياسية الداخلية والخارجية خلال عقد الخمسينيات:

_شهد العراق خلال عقد الخمسينيات سلسلة من التحولات السياسية الداخلية والخارجية التي أسست لمرحلة مفصلية في تاريخ الدولة الملكية قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

_داخلياً، كانت أبرز التحولات تزايد النشاط البرلماني للأحزاب السياسية وتوسع المشاركة الشعبية وظهور الاحتجاجات الاجتماعية والعمالية والفلاحية نتيجة الأزمات الاقتصادية وضغوط الفئات الشعبية. أدى هذا النشاط المتنامي إلى إضعاف السيطرة المطلقة للملكية على السياسة الداخلية، رغم استمرار القيود على الأحزاب والممارسات البرلمانية، ما خلق حالة من التوازن الهش بين الاستقرار السياسي والمطالب الشعبية بالإصلاح.

_من ناحية أخرى، شهدت الحياة السياسية الداخلية تغييرات متسارعة في الحكومات والبرامج السياسية، إذ تتابعت عدة وزارات وحكومات، وهو ما أثر في استمرارية السياسات وخصوصاً في مجالات الإصلاح الزراعي والتعليم والإدارة الاقتصادية. كما أن التوترات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك البطالة وارتفاع الأسعار وضعف الخدمات العامة، كانت عاملاً مركزياً

في إشعال الاحتجاجات الشعبية، التي أصبحت أحد المؤشرات على هشاشة النظام السياسي وقدرته على إدارة التحولات الداخلية بفعالية.

_أما على الصعيد الخارجي، فقد اتسمت السياسة العراقية بمحاولة الموازنة بين النفوذ الغربي والروابط الإقليمية. فقد حافظت بغداد على علاقات وثيقة مع بريطانيا والولايات المتحدة لضمان الدعم المالي والعسكري، وفي الوقت نفسه شاركت بنشاط في المنظمات الإقليمية، أبرزها الجامعة العربية، لتعزيز مكانتها الإقليمية. إلا أن الاعتماد على القوى الأجنبية، إلى جانب النزاعات الإقليمية والتحديات الحدودية، أدى إلى ضغط على القرار الوطني وأثر في الاستقرار الداخلي.

_كما لعبت السياسات النفطية دوراً مزدوجاً، فهي شكلت مصدراً هاماً للإيرادات وأداة لتعزيز النفوذ الخارجي، لكنها أيضاً عززت شعور الجماهير بالاعتماد على الشركات الأجنبية وخلقت فجوة بين الدولة والمجتمع ما انعكس على الاستقرار الداخلي.

_إجمالاً، توضح نتائج الدراسة أن التحولات في السياسة الداخلية والخارجية للعراق في الخمسينيات كانت مرتبطة بشكل وثيق ببعضها البعض، حيث شكلت الأحزاب والنشاط الشعبي والتحولات الاقتصادية والسياسة الخارجية التوازن الهش الذي شهدته الدولة الملكية. هذه التفاعلات المركبة أسهمت في إعداد الأرضية للثورة الكبرى عام ١٩٥٨، التي أنهت الملكية وأحدثت تحولاً جذرياً في بنية الدولة العراقية.

_النتيجة الأساسية هي أن تجربة العقد الخمسيني كانت تجربة انتقالية بين محاولة البناء الديمقراطي المحدود والاستجابة للضغوط الداخلية والخارجية، مع إخفاق نسبي في تحقيق استقرار سياسي دائم، ما يعكس أهمية فهم هذه الفترة لدراسة أسباب الانقلابات والتحولات السياسية في العراق الحديث.

الخاتمة

تشير الدراسة إلى أن عقد الخمسينيات كان مرحلة حاسمة في تاريخ العراق السياسي الحديث، إذ تميزت هذه الحقبة بتقاطع متغيرات داخلية وخارجية شكلت البيئة السياسية والاجتماعية التي أفضت إلى الثورة في ١٤ تموز ١٩٥٨. داخلياً: أظهرت التجربة الملكية محدودية قدرة النظام على إدارة التحولات الديمقراطية وتعزيز المشاركة الشعبية، إذ أدت القيود المفروضة على البرلمان والأحزاب السياسية إلى تراجع فعالية المؤسسات الديمقراطية، رغم نشاط الأحزاب الوطنية والقومية والاشتراكية في رفع الوعي السياسي وتنظيم المعارضة. كما أفرزت التحديات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك البطالة والتفاوت الطبقي وارتفاع الأسعار، ضغطاً مستمراً على الحكومة، وأسهمت في تفاقم الاحتجاجات الشعبية والاضطرابات الداخلية.

أما خارجياً: فقد شكلت السياسة الخارجية العراقية محاولة للحفاظ على توازن دقيق بين النفوذ الغربي والمصالح الإقليمية، من خلال التحالفات مع بريطانيا والولايات المتحدة والمشاركة في الجامعة العربية والسياسات النفطية التي أسهمت في تعزيز الموارد الاقتصادية للدولة. غير أن هذه السياسة لم تخلو من تأثيرات سلبية في الاستقرار الداخلي، إذ أدت التبعية الاقتصادية والسياسية وانخراط العراق في الصراعات الإقليمية إلى تفاقم شعور الجماهير بعدم الاستقلالية والسيادة الوطنية، ما زاد من حدة الضغوط على النظام الملكي.

تظهر النتائج أن نجاح أو فشل التجربة الديمقراطية لم يكن مرتبطاً بتفاعل معقد بين الملكية والأحزاب السياسية والضغوط الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الخارجية. فالملكية أسهمت في الحفاظ على بعض الاستقرار السياسي، لكنها أعاقت التوسع الديمقراطي الحقيقي، والأحزاب كانت أدوات فعالة لتعزيز المشاركة الشعبية، لكنها في الوقت نفسه أسهمت أحياناً في إضعاف الاستقرار نتيجة الانقسامات والصراعات الإيديولوجية، والسياسة الخارجية كانت داعماً للاستقرار الاقتصادي والسياسي، لكنها فرضت قيوداً على استقلال القرار الوطني.

في ضوء هذه التحليلات، يمكن القول: إن عقد الخمسينيات كان مرحلة انتقالية حاسمة، تميزت بمحاولات جادة لإرساء الديمقراطية المحدودة، لكنها لم تستطع مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما أدى في نهاية المطاف إلى الإطاحة بالنظام الملكي وتأسيس الجمهورية العراقية. إن فهم هذه المرحلة التاريخية يوفر قاعدة علمية لفهم أسباب التحولات السياسية الكبرى في العراق الحديث ويتيح استخلاص دروس حول العلاقة بين الديمقراطية والسلطة والمصالح الخارجية في سياق دول ما بعد الاستعمار.

المقترحات والتوصيات:

_ تعزيز استقلالية المؤسسات الديمقراطية وتقوية البرلمان.

_ دعم الأحزاب السياسية وتشجيع التعددية دون تدخلات خارجية.

_ وضع سياسات اقتصادية واجتماعية تقلل الفجوة بين الطبقات.

_ تطوير برامج التعليم والإعلام لتعزيز الوعي السياسي.

_ تحقيق توازن بين السياسة الخارجية والمصالح الوطنية.

_ مراقبة النفوذ الأجنبي في الاقتصاد والسياسة الداخلية.

_ تعزيز الحوار الوطني لتقليل الانقسامات الإيديولوجية والسياسية.

_ إعداد آليات فعالة لإدارة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية.

_ تشجيع مشاركة الشباب والطلّاب في الحياة السياسية بشكل منظم.

_ مراجعة السياسات النفطية لضمان استفادة الدولة والمواطنين دون تبعية للشركات الأجنبية.

المراجع

١_ الأيوبي، نزيه نصيف: تضخيم الدولة العربية _ السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠م.

٢_ ابراهيم، بيداء: النشاطات التربوية لوزارة المعارف في العهد الملكي العراقي حتى ١٩٥٨، مجلة كلية التربية، العدد ٥٣، العراق،٢٠٢٣م.

٣_ بديوي، صباح: التطورات الاقتصادية في العراق ١٩٥٣_ ١٩٥٥، مجلة كلية التربية، المجلد ٤٤، الجزء الثاني، العراق،٢٠٢١م.

٤_ بطاطو، حنا: العراق_ الحزب الشيوعي (الكتاب الثاني)، الطبعة الثانية، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، ١٩٩٦م.

٥_ بطي، رفائيل: الصحافة في العراق، الناشر مؤسسة الهنداوي، المملكة المتحدة، ٢٠٢١م.

٦_ الجعفري، محمد: انقلاب الوصي في العراق، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٧_ الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، الجزء السادس، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٣م.

٨_ الحمداني، قحطان: السياسة الخارجية العراقية من ١٤تموز١٩٥٨إلى ٨ شباط١٩٦٣، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨م.

٩_ الخزعلي، حسين: حين يفيض الداخل إلى الخارج _ السياسة الداخلية ركيزة القوة الخارجية للعراق، الطبعة الأولى، ٢٠٢٥ م.

١٠_ خليفة، أحمد: أدوات السياسة الخارجية_ التفاعلات والتداخلات، جامعة الاسكندرية، مصر، ٢٠١٨م.

١١_ داويشة، عضيد: العراق تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال، الطبعة الأولى، مركز الرافدين للحوار، لبنان، ٢٠١٩م.

١٢_ الزبيدي، حسن: موسوعة الحزاب العراقية، مؤسسة العارف للمطبوعات، لبنان، ٢٠٠٧م.

١٣_السعدي، بديع: الحزب الشيوعي العراقي ودوره في التنظيمات والاتحادات المهنية والسياسية ١٩٤٥_ ١٩٦٣، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، المجلد ١، العدد٩٩، العراق، ٢٠٢٥م.

١٤_ سعود، عماد وأحمد، دنيا: التحديث العمراني المستدام، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد ٤٧، العدد١٣٦، ٢٠٢٢م.

١٥_ الشرع، رحيم: النظام البرلماني العراقي في العهد الملكي ١٩٢١_ ١٩٥٨، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد٩٦، بغداد، ٢٠٢٥م.

١٦_ الشمري، مايح وسلطان، زمن: الخيارات المتاحة امام السياسة النفطية العراقية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارة، العدد ٢٣.

١٧_ الصبيحي، علي وعبيد، مصطفى و محمد، أحمد: الاقتصاد العراقي وإشكالية التنمية الاقتصادية الأسباب والحلول، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد ٧، مقال الكتروني، ٢٠٢٥م.

١٨_ ضاهر، مسعود: الدولة والمجتمع في المشرق العربي، دار الآداب، بيروت، ١٩٩١م.

١٩_ عاشور، حسين: اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي ١٩٥٩، مجلة كلية التربية، العدد ٢٧، ٢٠٢٠م.

٢٠_ العزاوي، حسنين: تطور مشاريع الري في العراق ١٩٢١_ ١٩٥٨، مجلة الباحث، المجلد ٤٤، العدد٣، العراق، ٢٠٢٥م.

٢١_ العلاف، ابراهيم خليل: تاريخ الجيش العراقي وتطوره ودوره الوطني، مقال الكتروني، موقع مركز الدراسات الإقليمية، ٢٠١٣م.

٢٢_ عمير، حسن: إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق، مجلة ديالى، العدد٥٨،العراق، ٢٠١٣م.

٢٣_ العنبكي، قحطان: تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩١٤_ ١٩٦٨، جامعة ديالى، العراق،٢٠١٦م.

٢٤_ غوبتا،هُما: ولادة مدينة الثورة واستمرار الاحتجاج الشعبي في العراق، مقال الكتروني، موقع جمّار ميديا،٢٠٢٣م.

٢٥_ فرهود، حميدة: موقف بريطانيا من نشاط الحزب الشيوعي العراقي للفترة ١٩٥٠_ ١٩٥٨، مجلة آداب البصرة، العدد ١٠١، ٢٠٢٢م

٢٦_ مجبل، قطران: سياسة العراق الخارجية تجاه إيران بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، مجلة الآداب، العدد ١٥٣، ٢٠٢٥م.

٢٧_ الموسوي، كاظم: العراق_ صفحات من التاريخ السياسي، الطبعة الرابعة، نشر الكتروني، ٢٠١٣م.

References

1.Al-Ayoubi, Nazih Nasif: The Expansion of the Arab State: Politics and Society in the Middle East, First Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2010.

2.Ibrahim, Baida: Educational Activities of the Ministry of Education in the Iraqi Monarchy until 1958, Journal of the College of Education, Issue 53, Iraq, 2023.

3.Badiwi, Sabah: Economic Developments in Iraq 1953-1955, Journal of the College of Education, Volume 44, Part 2, Iraq, 2021.

4.Batatu, Hanna: Iraq: The Communist Party (Book Two), Second Edition, translated by Afif Al-Razzaz, Arab Research Foundation, Lebanon, 1996.

5.Butti, Raphael: The Press in Iraq, Al-Hindawi Foundation, United Kingdom, 2021.

6.Al-Jaafari, Muhammad: The Regent's Coup in Iraq, Madbouli Library, First Edition, Cairo, 2000. 7. Al-Hassani, Abdul-Razzaq: A History of Iraqi Ministries, Volume Six, Al-Irfan Press, Sidon, 1953.

7.Al-Hamdani, Qahtan: Iraqi Foreign Policy from July 14, 1958 to February 8, 1963, First Edition, Madbouli Library, Cairo, 2008.

8.Al-Khazali, Hussein: When Internal Affairs Overflow: Domestic Policy as a Pillar of Iraq's External Power, First Edition, 2025.

9.Khalifa, Ahmed: Tools of Foreign Policy: Interactions and Intervenings, Alexandria University, Egypt, 2018.

10.Dawisha, Adheed: Iraq: A Political History from Independence to Occupation, First Edition, Al-Rafidain Center for Dialogue, Lebanon, 2019.

11.Al-Zubaidi, Hassan: Encyclopedia of Iraqi Parties, Al-Aref Foundation for Publications, Lebanon, 2007.

12.Al-Saadi, Badi’: The Iraqi Communist Party and its Role in Professional and Political Organizations and Unions 1945–1963, *Studies in History and Archaeology*, Vol. 1, No. 99, Iraq, 2025.

13.Saud, Imad and Ahmed, Dunya: Sustainable Urban Modernization, *Journal of Administration and Economics*, Vol. 47, No. 136, 2022.

14.Al-Shara’, Rahim: The Iraqi Parliamentary System during the Monarchy 1921–1958, *Studies in History and Archaeology*, No. 96, Baghdad, 2025.

15.. Al-Shammari, Mayeh and Sultan, Zaman: The Options Available to Iraqi Oil Policy, Al-Ghari Journal of Economic Sciences and Management, Issue 23.

16. .Al-Subaihi, Ali, Ubaid, Mustafa, and Muhammad, Ahmed: The Iraqi Economy and the Problem of Economic Development: Causes and Solutions, Journal of Business Economics for Applied Research, Volume 7, Electronic Article, 2025.

17. .Daher, Masoud: State and Society in the Arab East, Dar Al-Adab, Beirut, 1991.

18. .Ashour, Hussein: The Agreement on Economic and Technical Cooperation between the Republic of Iraq and the Soviet Union, 1959, Journal of the College of Education, Issue 27, 2020.

19. .Al-Azzawi, Hassanein: The Development of Irrigation Projects in Iraq 1921-1958, Al-Bahith Journal, Volume 44, Issue 3, Iraq, 2025.

20.21. Al-Allaf, Ibrahim Khalil: The History of the Iraqi Army, its Development, and its National Role, online article, Regional Studies Center website, 2013.

21. .٢Omair, Hassan: The Challenges of Democratic Transition in Iraq, Diyala Journal, Issue 58, Iraq, 2013.

22. .Al-Anbaki, Qahtan: Contemporary Political History of Iraq 1914-1968, University of Diyala, Iraq, 2016.

23. .Gupta, Huma: The Birth of Thawra City and the Continuation of Popular Protest in Iraq, online article, Jammar Media website, 2023.

24.. Farhoud, Hamida: Britain's Stance on the Activities of the Iraqi Communist Party during the Period 1950-1958, Al-Adab Al-Basra Journal, Issue 101, 2022.

25. .Majbal, Qatran: Iraq's Foreign Policy towards Iran after the July 14, 1958 Revolution, Al-Adab Journal, Issue 153, 2025.

26. .Al-Moussawi, Kadhim: Iraq: Pages from Political History, Fourth Edition, Electronic Publication, 2013.